مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٥٥**

الأربعاء، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تسانغ يسوي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد قرمان
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	النمسا	السيد إبنر
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2009/674)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

الإعراب عن الترحيب بأعضاء مجلس الأمن الجدد وعن الشكر للأعضاء المنتهية ولايتهم

الرئيس (تكلم بالصينية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن هذا العام، أود أن أعرب لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة وموظفي الأمانة العامة عن أطيب التمنيات بعام جديد مثمر. وأتمنى لهم كل التوفيق في العام الجديد.

وباسم المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأعضاء الجدد: وهم البرازيل، والبوسنة والهرسك، وغابون، ولبنان ونيجيريا. ونتطلع بثقة إلى مشاركتهم الفعالة في أعمال المجلس. وستوفر خبرتهم وحكمتهم مساعدة قيمة في اضطلاع المجلس بمسؤولياته الجسيمة.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق امتنان المجلس للأعضاء المنتهية ولايتهم – بوركينا فاسو، والجماهيرية العربية الليبية، وفييت نام، وكرواتيا وكوستاريكا – على إسهاماتهم الهامة في أعمال المجلس خلال فترة ولايتهم في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بالسيد ميشيل كافاندو، الممثل الدائم لبوركينافاسو، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأنا متأكد من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن بالغ التقدير للسفير كافاندو على ما أبداه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2009/674)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان، وأستراليا، وباكستان، وكندا، والنرويج ونيوزيلندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد تانين (أفغانستان) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وإلى السيد بيتر شفايغر، الرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد إيدي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أدعو السيد شفايغر إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/674، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن أحر تحياتي بمناسبة العام الجديد، ٢٠١٠. وآمل بثقة أنه سيضفي قدرا أكبر من السلام والطمأنينة على الشؤون العامة والخاصة للشعوب والأمم في جميع أنحاء العالم.

وأرحب بالأعضاء الجدد في المجلس: البرازيل، والبوسنة والهرسك، وغابون، ولبنان ونيجيريا. وأتمنى لهم فترة ولاية مثمرة ومميزة في المجلس. كما أود أن أشيد بالإسهامات التي قدمتها بوركينا فاسو، والجماهيرية العربية الليبية، وفييت نام، وكرواتيا و كوستاريكا، باعتبارها أعضاء غير دائمين في المجلس خلال السنتين الماضيتين. وبطبيعة الحال، أود أن أهنئ الممثل الدائم للصين على توليه رئاسة المجلس لهذا الشهر.

وأرحب بإتاحة هذه الفرصة لي لكي أقدم للمجلس إحاطة إعلامية عن الحالة في أفغانستان. وبعد الملاحظات التي سأدلي بها، سيوافيكم الممثل الخاص، كاي إيدي، بمعلومات مستكملة.

لقد شكل العام الماضي فترة أخرى متسمة بقدر هائل من التحديات لأفغانستان ولجهود المجتمع الدولي لمساعدة حكومتها وشعبها. وإجراء الانتخابات في ظروف صعبة، وتدهور الأمن، والتشكيك في جدوى الاستراتيجيات الحالية للحكومات والمجتمع الدولي عوامل تضافرت لتتسبب بمزيد من أعمال العنف وانعدام اليقين في بلد يواجه تحديات جسام.

ومما لا شك فيه أن أفغانستان ستظل واحدة من بين أولوياتنا الرئيسية في عام ٢٠١٠. وأود أن أركز على جانبين بصورة خاصة: أولا، تعزيز دور الحكومة الأفغانية، وثانيا، تنسيق الجهود المدنية الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة.

وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب غيرهما من المنظمات الدولية والممثلين الثنائيين الآخرين، بدور أساسي لمساعدة السلطات الأفغانية على إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات في العام الماضي. وأقل ما يمكن قوله عن العملية الانتخابية هو أنها اتسمت بالمشاكل. و لم يكن ذلك مفاجأة بالنظر إلى الظروف الأمنية والقيود المؤسسية.

غير أن الانتخابات أفضت إلى نتائج قُبلت في آخر المطاف. ومن المتوقع أن تبدأ قريبا التحضيرات لإجراء الانتخابات التشريعية لهذا العام. وإذا طلبت الحكومة الحصول على مساعدة الأمم المتحدة، وفي حالة موافقة مجلس الأمن على ذلك، فإن الأمم المتحدة على استعداد لدعم العملية بتقديم المساعدة التقنية ولبناء المؤسسات. وعلى نطاق أعم، نأمل الآن أن يوجه الجهد السياسي الجبار الذي انطلق خلال انتخابات العام الماضي صوب صياغة اتفاق هادف وواقعي ومتجدد بين الحكومة الأفغانية وشعبها.

وقد كان الخطاب الذي ألقاه الرئيس كرزاي بمناسبة تنصيبه مشجعا. وتجسد الأولويات التي حددها المسائل

الحقيقية التي يواجهها المجتمع الأفغاني، وهي توفير الأمن، والحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وتحقيق الوحدة الوطنية، وضرورة توسيع نطاق التعاون مع جيران البلد بغية التصدي للاتجار بالمخدرات وغيره من التهديدات العابرة للحدود التي يتعرض لها الاستقرار. كما تعهد الرئيس على نحو صريح بكفالة تحقيق إنجازات يمكن قياسها، مما يسمح بنقل تدريجي للمسؤوليات من الأطراف الفاعلة الدولية إلى المؤسسات الأفغانية، لا سيما في ميدان الأمن. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى أن الظروف في جميع أرجاء البلد قد ازدادت تدهورا.

ومع أن العنف نجم عن تمرد ذي دوافع سياسية، فقد استُغل أيضا من لدن الجماعات الإجرامية وتجار المخدرات وغيرهم. وازداد وقوع الخسائر من بين المدنيين، وتزايدت الأخطار التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من الشركاء الأفغان. كما أدت جهود حركة طالبان والمتمردين لمنع الأشخاص من المشاركة في العملية الانتخابية إلى تدمير الهياكل الاجتماعية والآليات الأمنية التقليدية.

وانعدام الأمن هذا ما زال يشكل أكبر عقبة أمام إحراز التقدم. وفي العام الماضي، بلغت الوفيات بين المدنيين التي يعود سببها إلى العناصر المناوئة للحكومة نحو ثلاثة أضعاف الوفيات التي عُزيت إلى القوات الموالية للحكومة. ونتج معظم الوفيات عن هجمات انتحارية وأجهزة متفجرة مرتجلة تستخدمها العناصر المناوئة للحكومة أو عن ضربات جوية شنتها القوات الموالية للحكومة. وتعرّض المدنيين للخطر مسألة جدية وذات آثار كبيرة على مكانة الحكومة وشركائها في قيادة البلد نحو الاستقرار والسلام. وأحث جميع الأطراف على بذل قصارى جهدها لإعلاء شأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إن أفغانستان تمر بمرحلة حرجة. وقد خرجت جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، الأفغانية والدولية، بدروس مهمة من التجارب المثيرة للجدل والفرص الضائعة. وأناشد الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي على السواء الاستفادة من الشهور القليلة المقبلة بأفضل صورة ممكنة.

لقد أكد المجتمع الدولي مجددا تصميمه على الانتهاء من مهمة إزالة التهديد الإرهابي. وتبرهن الاستراتيجيات التي جرى شحذها على وجود إدراك واضح لحقيقة أن الاستمرار في انتهاج نفس السياسات لن يؤدي إلى تحقيق النجاح. ولكن لتنفيذ هذه الاستراتيجيات بصورة فعالة وفي الوقت المناسب، يجب على الحكومة الأفغانية الجديدة الوفاء بتعهداتها البعيدة المدى. وفي الوقت نفسه، لا بد من إعادة تقييم العلاقة بين أفغانستان وشركائها الدوليين. ويمكن أن تساعد المؤتمرات الدولية الحسنة الإعداد، التي تعقد داخل أفغانستان وخارجها على السواء، على كفالة استدامة جهد المجتمع الدولي.

ويتيح المؤتمر الدولي المقبل الذي سيعقد في لندن في ٢٨ كانون الثاني/يناير فرصة هامة لإعطاء زخم جديد، على السواء للجهد الدولي وجهد الحكومة المنشأة حديثا في كابول، لتوفير مزيد من الاستقرار ولدعم الاحتياجات الأمنية والإنمائية لأفغانستان. وبينما قد تكون المساعدة الخارجية مفيدة، فإن الأمر يرجع إلى الأفغان لتولي المسؤولية عن هذه الجهود من خلال الالتزام القوي والحكم الرشيد.

إنني أقدّر المبادرة التي اتخذها زعماء المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع. وأشيد أيضا بالإسهام المهم الذي قدمته مجموعة أصدقاء أفغانستان. وفي هذا الصدد، أرحب بالنهج الجديد لرئيس الولايات المتحدة أوباما الذي يستهدف تحقيق توازن أمثل بين الجهود العسكرية والمدنية، ومن شأن ذلك تعزيز التعاون مع الأمم

المتحدة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى بذل جهود مدنية أوسع نطاقا وأكثر فعالية، وهو الأمر الذي سيتطلب تحسين التنسيق الدولي بدرجة كبيرة.

وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مُناط بها مهمة قيادة هذا التنسيق. وقد اقترح الممثل الخاص كاي إيدي استكشاف جدوى إنشاء هيكل مدني مخصص للتنسيق بالتشاور مع الحكومة الأفغانية وأصحاب المصلحة الدوليين. غير أن العقبة الرئيسية في نهاية المطاف لا تتمثل في عدم وجود هياكل أو حتى في نقص الموارد، على الرغم من أن لكل منهما دوره. بل إن المشكلة الرئيسية هي مسألة توفر الإرادة السياسية. وتحسين التنسيق المبني على الرغبة السياسية القوية للبلدان المانحة وعلى جهد محلي قوي هو مفتاح تسوية الحالة الراهنة. إننا بحاجة إلى استراتيجيات تلبي الاحتياجات إلى بناء مؤسسات مستدامة، وتعمل على توفير الخدمات للشعب الأفغاني وتطوير الاقتصاد الأفغاني.

في مرحلة تسود فيها ظروف أمنية صعبة على نحو متزايد وبيئة سياسية أكثر صعوبة، فإن مهمتنا أصبحت أصعب بكثير. ولكن إذا كان الأمر أكثر مشقة بالنسبة لنا، فتخيلوا حال المواطن الأفغاني العادي. وعلى الرغم من أوجه عدم اليقين، فإن الأمم المتحدة ما زالت ملتزمة التزاما راسخا بدعم رجال ونساء أفغانستان في إيجاد الطريق نحو الاستقرار والسلام. ونحن ملتزمون أيضا بكفالة سلامة وأمن موظفينا المحليين والدوليين في هذه البعثة التي تزداد صعوبة. وتشكل شجاعتهم وتفانيهم، وفي أحيان كثيرة، بطولتهم المطلقة مصدر إلهام لنا جميعا.

وفي هذه اللحظة، أود أن أذكّر بمن دفعوا حياتهم ثمنا لأداء هذه الخدمة. نتوقع المزيد من الهجمات الإرهابية وأطلب مرة أخرى دعم المجلس الكامل في القيام بكل ما هو ممكن لكفالة سلامة أفراد البعثة.

أود أن أختتم بياني بكلمة عن الممثل الخاص كاي إيدي. فقد كانت روحه الجسورة وتصميمه القوي وتفانيه سندا للبعثة خلال هذه الشهور الحرجة الماضية. وستذكر المنظمة وشعب أفغانستان على السواء إسهامه بالعرفان.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام على بيانه.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كاي إيدي. وباسم المجلس، أود أن أعرب عن امتناننا للسيد إيدي الذي يمثل أمام المجلس اليوم للمرة الأخيرة بصفته الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان. ونقدر قيادة السيد إيدي القديرة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ونهجه الثابت في القيام بهذا العمل الذي ينطوي على تحديات منذ توليه المنصب في آذار/مارس ٢٠٠٨. ونتمنى له النجاح في جميع مساعيه المقبلة. وأعطي الكلمة الآن للسيد إيدي.

السيد إيدي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن امتناني للأمين العام على وجوده هنا وعلى كلماته الطيبة للغاية.

في نفس هذا اليوم قبل تسع سنوات، بدأت الأمم المتحدة مشاركتها في أفغانستان في مرحلة ما بعد طالبان وأعتقد أننا أنجزنا، معا، الكثير في تلك الفترة في مجالات التعليم والصحة وبناء مؤسسات الدولة وما إلى ذلك. ولكن يجب أيضا أن أشير اليوم، بعد تسع سنوات، إلى أن القلق يساورني حيال الاتجاهات السلبية. وأنا أشعر بالقلق حيال تزايد نفاد صبر الرأي العام في البلدان المانحة والبلدان المساهمة بقوات. وأشعر بالقلق من تزايد مشاعر الإحباط بين المواطنين الأفغان بسبب ما يعتبرون أنها توقعات لم تتحقق. وأشعر بالقلق حيال الصعوبات التي تواجهها القوات الدولية والأفغانية في جعل المتمردين في موقف الدفاع. وإذا لم يتم

عكس هذه الاتجاهات السلبية، وعكسها قريبا، فإن ثمة خطرا من أن تخرج هذه الاتجاهات، مجتمعة، عن نطاق السيطرة.

وكما ذكر الأمين العام، فإن البرنامج السياسي جاهز، حيث يعقد مؤتمر لندن خلال ثلاثة أسابيع ومؤتمر كابول في وقت لاحق من هذا العام. والآن، يتعين علينا تصحيح مسار جدول الأعمال السياسي – أو بالأحرى، وبصراحة تامة، العودة إلى الأولويات السياسية التي حُددت في لاهاي وباريس. فقد أهدرنا وقتا ثمينا، وبخاصة في الأشهر الستة الماضية، عندما حولت العملية الانتخابية المطولة الطاقة من متابعة الأولويات التي حددناها.

سيركز مؤتمر لندن بصفة رئيسية على المسائل الأمنية. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، سيتخذ المجلس المشترك للتنسيق والرصد في كابول قرارات بشأن زيادة حجم قوة الشرطة وبشأن برنامج لإصلاح الشرطة. وينبغي أن يؤيد مؤتمر لندن تلك القرارات. وينبغي أيضا أن يؤذن بتسريع وتيرة تدريب الجيش وتوجيهه وبدء عملية نقل تدريجي للسلطة من القوات الدولية إلى قوات الأمن الأفغانية. وسيكون ذلك خطوة أولى في استراتيجية جديدة يمكن أن تسمح للأفغان بتولي المسؤولية عن مستقبلهم.

غير أنه، وكما أشار الأمين العام أيضا، فإن استراتيجية الانتقال هذه يجب أن تشمل المجالات المدنية الرئيسية والتعزيز المنهجي للمؤسسات المدنية لتمكين الحكومة من توفير الخدمات لشعبها وتطوير الاقتصاد الأفغاني لتمكين الحكومة من تحمل تكلفة تلك الخدمات عندما يجري خفض المعونات الدولية. وسنفشل إذا لم نتعامل مع هذه الجوانب المدنية للاستراتيجية بنفس القدر من الجدية الذي نتعامل به مع الجوانب العسكرية.

إن ما يلزمنا هو استراتيجية تحركها دوافع سياسية وليست عسكرية. ومنذ سنين كان هناك توافق آراء، خطابي على الأقل، على أن هذا الصراع لا يمكن حله في النهاية بالوسائل العسكرية. لكن معظم تركيزنا رغم ذلك كان على حجم وأنشطة القوات العسكرية. وتتشكل الاستراتيجية السياسية غالبا بوصفها مرفقا للتفكير العسكري.

وطوال سنوات، كان هناك أيضا توافق آراء، خطابي على الأقل، على أنه يجب تسريع عملية أفغانستان. لكن لم يتم تقليص الهياكل الموازية لهياكل الحكومة الأفغانية، ووفقا لآخر مراجعة مالية للجهات المانحة أجرتها الحكومة الأفغانية، قدم نسبة ٨٠ في المائة من المعونة لأفغانستان من خلال مشاريع ثنائية، تتخطى الحكومة. وقدم أقل من ١٠ في المائة من المعونة إلى الحكومة، لكن ربع هذا المبلغ غير مخصص لنشاط محدد في الميزانية. لقد تحسن الوضع إلى حد ما في العام الماضي، لكن إلى حد ما، وما زال الوضع كما هو، كما قلت للتو. ولا تبين هذه الأرقام تفكيرا يسمح في إطاره للأفغان بأخذ زمام القيادة.

وبالنسبة لي يمثل مؤتمرا لندن وكابول فرصتين مهمتين للاتفاق على استراتيجية مدفوعة سياسيا وتمثل الملكية الأفغانية والقدرة الأفغانية فيها محور كل أنشطتنا. ويجب عدم السماح لزيادة حجم القوات العسكرية بتقويض الأهداف المدنية المهمة بنفس القدر ووضع هذه الاستراتيجية المدفوعة سياسيا. ويجب ألا تفضي إلى زيادة الضغط من أجل تحقيق نتائج سريعة في جهود الحوكمة والتنمية الاقتصادية، مما سيحول موارد من اتخاذ نهج طويل الأجل إلى بناء المؤسسات المدنية والنمو الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، يجب ألا تؤدي الاستراتيجية بالجيش إلى توسيع مشاركته في مجالات مدنية أساسية كتلك التي ذكرتها. فقد يتمخض عن هذا وضع يصبح فيه المجتمع الدولي أكثر انخراطا بدلا من وضع يكون فيه الأفغان أكثر تمكينا.

أود أن أحدد ما أرى أنه عناصر استراتيجية سياسية، تطرقت إلى بعضها من قبل حول هذه الطاولة. أولا، أول هذه العناصر هو اتخاذ نهج منظم نحو بناء المؤسسات المدنية. ولا يتعلق هذا بمسألة عدم تعيين مسؤولين فاسدين وحدها، رغم أن مكافحة الفساد ستكون جزءا مهما من المسعى. إنها مسألة تتعلق بالتدريب والتعليم، ومسألة تتعلق بالبنية التحتية والحوافز. وقريبا سيكون لدى معهد الخدمة المدنية في كابول و ٣٢ مقاطعة القدرة على تدريب ١٦ ألف مسؤول على المهارات الإدارية الأساسية. وفي الوقت الراهن، يجري في المعهد الوطني للتنظيم والإدارة تدريب ١ ٧٠٠ شاب وشابة من كل الولايات كمسؤولين إداريين في المستقبل. وبالتالي، فإن المؤسسات قائمة، لكنها هشة وناقصة التمويل.

وفضلا عن ذلك، نحتاج إلى حوافز مغرية لكفالة أن يلحق الشباب الذين يجري تدريبهم بمعرفة الحكومة بالعمل أيضا لدى الحكومة، وأن يعود الشباب الذين يأتون من المقاطعات والأقضية إلى المقاطعات والأقضية. وفي الوقت الحالي، يحصل حاكم القضاء على ٧٠ دولارا شهريا. ونصفهم ليس لديه مكتب مخصص، وفي العادة لديهم ميزانية تشغيلية قدرها ١٥ دولارا شهريا. إن تنفيذ برنامج طموح لبناء المؤسسات سيكلف مئات الملايين من الدولارات، لكنه سيكون أفضل استثمار يمكننا توجيهه في مستقبل أفغانستان. تفتقر الحكومة، حاليا، إلى آليات إيصال فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية الفنية القادرة على تقديم الخدمات. ولا بد من أن يكون تحدينا الرئيسي هو تطوير هذه الأدوات وتوسيع نطاق الخدمات التي تقدمها الحكومة، بدلا من مواصلة الاعتماد على هياكل دولية موازية سيتم سحبها في يوم ما.

ثانيا، بالنسبة لتنمية الموارد البشرية، يعاني النظام التعليمي اختلالا خطيرا، كما أعتقد أنني ذكرت أيضا. أعتقد أنني ذكرت من قبل أن عدد الفتيات والصبية في التعليم الابتدائي يبلغ، الآن، سبعة ملايين، لكن لا يوجد أماكن سوى لـ ٦٠ ألفا منهم في الجامعات ولـ ٢٠ ألفا في التعليم المهني. وهذه اختلالات خطيرة، وعلينا جميعا تحمل نصيبنا من المسؤولية عن تصحيحها، لأنها مهمة لتنمية اقتصاد أفغانستان.

ثالثا، ما زال القطاع الزراعي المهم ناقص التمويل بشكل خطير، على الرغم من حقيقة أن ٨٠ في المائة على الأقل من السكان يعتمدون على هذا القطاع، وعلى الرغم من حقيقة أنه حدد بوصفه أولوية أساسية، في لاهاي، وقبل ذلك في باريس. بل ويقول البعض، في ضوء تأثيره على خفض الفقر وتوفير الوظائف وجباية الإيرادات، إن تطوير الزراعة سيحدد ما إذا كان البلد سيفشل أو ينجح.

رابعا، تبقى البنية الأساسية قطاعا مهملا على الرغم من الموارد المعدنية الغنية التي يمكن أن تستغل وتحقق دخلا هائلا وتوفر فرص عمل لعشرات وربما لمئات الآلاف من الأفراد. يملك البلد أكبر احتياطيات من خام الحديد في آسيا وعددا آخر من المعادن الأخرى القابلة للاستغلال. وحددت الأمم المتحدة والحكومة سويا شبكات النقل وإمدادات الطاقة بوصفها أولويات قصوى لبدء مشاريع تعدين من شأنها أن تحقق نموا اقتصاديا حقيقيا.

وأخيرا، لا بد من إطلاق عملية للسلام والمصالحة ومن أن تصبح جزءا لا يتجزأ من جدول الأعمال السياسي. ويجب أن تستند العملية إلى الدستور وأن تكون أفغانية وبقيادة الأفغان، وإذا وافق التمرد على الانضمام إلى عملية سلام، فإن هذا سيعزز بدرجة كبيرة فرص انسحاب القوات. لكن على المتمردين، بالانضمام إلى عملية سلام، أن ينأوا بأنفسهم أيضا عن الماضي، وأن يحتضنوا المستقبل، والتقدم المحرز خلال السنوات القليلة الماضية. لقد قلت من قبل إنني مستعد للقاء أي شخص، في أي مكان، إذا كان هذا يمكن أن يخدم غرض تحقيق السلام. وأعتقد أن هذا دور

الأمم المتحدة متى ما طلبت الحكومة الأفغانية دعمنا، وفي إطار ولايتنا.

وأرى أن هذه هي العناصر الأساسية لجدول الأعمال السياسي. وبإمكان مؤتمر لندن اتخاذ عدد من القرارات، ولا سيما في قطاع الأمن. وبالنسبة للمجالات الأخرى، ينبغي أن يوفر مؤتمر لندن خريطة طريق للفترة الزمنية بين لندن وكابول، بحيث يمكننا، في مؤتمر كابول، أن نستهدف تجهيز مشاريع قابلة للتمويل بغية إعطاء زخم لاستراتيجية الانتقال والإسهام في عكس الاتجاهات السلبية الحالية.

وفي ظل هذه التحديات التي تنتظرنا، من المهم بالنسبة للجميع، وأولا وقبل كل شيء بالنسبة للشعب الأفغاني، تشكيل حكومة قوية وذات اتجاهات إصلاحية دون مزيد من التأخير. كان رفض البرلمان لـ ١٧ مرشحا الأسبوع الماضي انتكاسة لأنه يطيل أمد حالة تبقى فيها أفغانستان بدون تشكيل حكومة قادرة على مزاولة أعمالها. وهذا، بالطبع، خطر بشكل خاص، في بلد في حالة صراع، ويواجه تحديات كثيرة يلزم التصدي لها على عجل. وفي الوقت نفسه، بالطبع، أظهر البرلمان أنه ليس مجرد هيئة للموافقة التلقائية. وقريبا، سيقدم الرئيس ترشيحات جديدة، ويحدوني وطيد الأمل في أن يتمكن البرلمان عندئذ من النظر في أولئك المرشحين بأسرع ما يمكن.

وأشار الأمين العام إلى زيادة تحسين آليات التنسيق، وهو أمر مهم. لقد أحرز بعض التقدم السياسي خلال السنوات القليلة الماضية. أعتقد أن المجتمع الدولي يتكلم بصوت واحد في الشؤون السياسة المهمة. وقد أسفرت إصلاحات المجلس المشترك للتنسيق والرصد التي أطلقتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨ عن آليات تنسيق أكثر فعالية. كما تمكنا، سويا مع الحكومة الأفغانية، من تحديد الأولويات الأساسية بوضوح أكبر ومن اتخاذ مبادرات مهمة في مجالات مثل الزراعة وبناء القدرة.

والتحدي المقبل هو حشد موارد المانحين وراء هذه الأولويات، وهناك بعض العلامات الإيجابية والواعدة على أن هذا يحدث فعلا. لكننا بحاجة إلى أدوات تنسيق أقوى. ولذلك، وضعت مع وزير المالية، اقتراحات نعتقد أنها ستكون خطوة مهمة إلى الأمام.

وتقوم هذه الاقتراحات على استمرار التنسيق تحت مظلة الأمم المتحدة، مع عملنا جميعا بصورة أوثق تحت القيادة الأفغانية. وستدمج هذه الخطة مسؤولين من الجهات المانحة الرئيسية في الهياكل التنسيقية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبذلك ضمان أن نكون مطلعين باستمرار على عمليات التخطيط التي يقوم بها المانحون وقادرين على التأثير عليهم في مرحلة مبكرة. ومع ذلك، يجب أيضا أن يرافق هذه الجهود بذل جهود أكبر في إطار القوة الدولية للمساعدة الأمنية لجعل عمل أفرقة تعمير المقاطعات متماشيا مع خطط الحكومة والعمل تدريجيا على نقل المشاريع المدنية التي تنفذ في إطار المؤسسات العسكرية إلى الهياكل المدنية.

ويجب أن يكون لهذا التنسيق الآن منظور على الصعيد الوطني. لقد شددت مرارا – مما جعل البعض يمل، هنا وفي العواصم – على أهمية عدم تركيز الموارد في الجنوب والشرق وحدهما، وإنما الاستثمار في وسط وشمال البلاد أيضا. ومع ذلك لم يحدث هذا. وقبل مغادرة عدد من السياسيين البارزين الأفغان متوجهين إلى نيويورك، سألتهم لماذا انتشر التمرد خلال السنوات القليلة الماضية. ولا توجد إجابة بسيطة. ولكن الجميع ذكروا عنصرا وحدا وهو تجاهل المقاطعات المستقرة في تخصيص موارد التنمية. وبسبب ذلك الإهمال، لا بد لنا الآن من دفع ثمن باهظ.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالتنسيق، أود أن أضيف أن هناك قيودا. فحتى مع وجود مئات من الجهات المانحة والوكالات والمنظمات غير الحكومية، هناك قيود في أفغانستان شأنها شأن أي بلد آخر. وليس في وسع أي مؤسسة، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن تتجاوز هذا الحد في التنسيق الناجح بين جميع الأطراف الفاعلة.

أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة أن من المزمع إجراء الانتخابات للبرلمان المقبل في ٢٢ أيار/مايو – وفقا للدستور. ولا أستطيع انتقاد اللجنة الانتخابية المستقلة والزعماء السياسيين الذين جرت استشارتهم لالتزامهم بالدستور. فالدستور يمثل الأساس لممارسة جميع الأنشطة السياسية المنظمة. ولكن هناك أسباب فنية من شأنها أن تجعل من الصعب الالتزام بهذا الجدول الزمني. ولا يزال توفير الأمن يشكل مصدر قلق كبير. والانتخابات الرئاسية أظهرت الحاجة إلى إجراء إصلاحات في المؤسسات الانتخابية.

والمادة ٥٥ من القانون الانتخابي تعطي اللجنة الانتخابية المستقلة الحق في تأجيل الانتخابات لاعتبارات أمنية أو مالية أو فنية. وإذا استخدمت السلطات الأفغانية تلك المادة، يمكن إجراء الانتخابات في وقت لاحق من العام، ولكن بطريقة تحافظ على احترام النظام القانوني الأفغاني.

أما في مجال الإصلاح، فقد أعرب الرئيس عن عزمه على ”أفغنة“ العملية الانتخابية. وأنا أؤيد ذلك الموقف طالما أنه سيسفر عن انتخابات يعتبرها الشعب الأفغاني عادلة ونزيهة. وخلال الانتخابات الأخيرة، كان هناك تزوير على نطاق واسع، مما يدل على ضعف المؤسسات الانتخابية والحالة الأمنية الصعبة. كان هناك أيضا تصور بالتدخل الدولي، وهو ما أقول إنه حدث بدون شك أيضا – قبل اليوم الذي أجريت فيه الانتخابات وبعده. ويجب التخلص من كلا الأمرين في العمليات الانتخابية في المستقبل.

أود أن أضيف بضع كلمات عن الانتخابات الرئاسية التي باتت الآن وراءنا. يفسر الأمين العام في تقريره النهج الذي اتبعناه بشيء من التفصيل. وأود أن أؤكد الآن وفي هذا المقام على مدى هشاشة الوضع السياسي في أعقاب الجولة الأولى. وغادر قدر كبير من الموارد الاقتصادية البلد تحسبا لعدم الاستقرار السياسي. وارتفع كثيرا عدد طلبات الحصول على تأشيرة للسبب نفسه. وتم تجنب احتمال وقوع زعزعة استقرار وعنف خطيرين بمعالجة دقيقة للعملية حتى آخر لحظة. ولا بد لي من القول إن المجتمع الدولي قد وقف وقفة رجل واحد بقيادة الأمم المتحدة، والشخصيات السياسية الأفغانية تصرفت بمسؤولية وباحترام للدستور. وتلك إنجازات مهمة يجب ألا يُستهان بها.

في الختام، وبما أن هذه هي آخر جلسة لي أمام المجلس، أعتقد أن من المهم بالنسبة لي أن أؤكد جانبا أساسيا من نهجنا الدولي تجاه أفغانستان. هناك اتجاه في المجتمع الدولي لصياغة الاستراتيجيات واتخاذ القرارات والعمل على أرض الواقع بطريقة يعتبرها الأفغان متعالية وأحيانا متغطرسة. ويشعر الأفغان أحيانا بأن بلدهم يعامل وكأنه أرض مشاع وليس دولة ذات سيادة. ويسهم هذا التصور في نشوب توترات غير ضرورية وخطرة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. وهو يغذي الشكوك في التدخل الأجنبي غير المقبول ويولد شعورا بالمهانة. ولن أبالغ مهما أكدت على الحاجة إلى وضع حد لهذه الظاهرة.

إن الأنشطة العسكرية وسقوط الضحايا في صفوف المدنيين وتفتيش المنازل وسياسات الاعتقال هي أسباب الانضمام للتمرد. وفي السياق الأفغاني، ما يؤثر على فرد واحد في قرية ما يؤثر على الجميع هناك. ويسرني أن أرى الجهود التي يبذلها الجنرال مكريستال للحد من عدد هذه الحوادث وإظهار قدر أكبر من الاحترام لحساسيات الأفغان. والزيادة في عدد القوات العسكرية بالتأكيد ستجعل هذا

التحدي أكثر صعوبة. ومع ذلك، سواء أكنا عسكريين أم مدنيين، يجب علينا أن نفهم بصورة أفضل السياق الأفغاني والمجتمع الأفغاني. وحتى في أوساط الأفغان العاديين الذين يريدون وجودنا – وهم الأغلبية – هناك العديد ممن يشعرون بالاستياء إزاء ما يعتبرونه عدم احترام لدينهم وثقافتهم وقيمهم. والنجاح في شراكتنا الطويلة الأجل سيعتمد على المزيد من التشاور والاستماع وإظهار تفهم أكبر لمجتمع لا يحتاج إلى مساعدتنا فحسب ولكن يطالبنا باحترامه أيضا. علينا أن نتعلم نبض المجتمع الأفغاني، الذي يختلف اختلافا كبيرا عن نبض مجتمعاتنا.

لقد مرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بأشهر عصيبة. ويتألف موظفو البعثة من أشخاص متفانين وشجعان وذوي معرفة. والهجوم المروع الذي شُنّ على دار ضيافة بختار كان صدمة وبيّن أن الهجمات تستهدف الأمم المتحدة اليوم بصورة أكبر. ولكنه برهن أيضا على قوة وتضامن الذين يعملون للأمم المتحدة في أفغانستان. ويجري بذل كل الجهود لضمان أن نتمكن جميعا من مواصلة عملنا، مع المحافظة على سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. وأنا ممتن على الدعم المقدم من الأمين العام والدول الأعضاء في ذلك الصدد.

في الوقت نفسه، نحن نواجه أزمة في التوظيف مما يعرّض مستقبل البعثة للخطر. فعندما توليت رئاسة البعثة في آذار/مارس ٢٠٠٨، بلغ معدل الشواغر ٣٠ في المائة. وتمكنا بالعمل مع إدارة الدعم الميداني من خفض ذلك المعدل إلى ١٢ في المائة، وهذا معدل جيد للغاية. وللأسف، ليس لدي مثل هذه الأخبار الجيدة في هذه المرحلة، حيث إن عدد الموظفين الذين غادروا البعثة في الأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠٠٩ بلغ ٥٠ موظفا، ويعزى السبب الرئيسي إلى المخاوف الأمنية والإنهاك الذي نتفهمه. وبلغ عدد الموظفين الذين عينتهم البعثة خلال الفترة نفسها خمسة موظفين. وبلغ معدل الشواغر في نهاية العام الماضي حوالي ٢٥ في المائة. بالإضافة إلى ذلك، هناك الوظائف الجديدة المدرجة في ميزانية عام ٢٠١٠، التي سترفع من معدل الشواغر أكثر.

ونظام التوظيف الجديد الذي بدأ العمل به في تموز/يوليه ٢٠٠٩ ببساطة لم يكن مجديا. فهو في كثير من الحالات لا يوفر نوع الموظفين الذين تحتاج إليهم البعثة. وكان النظام بطيئا للغاية في معالجته لكل حالة. لقد أغلقت جميع إعلانات الشواغر، وهذا يعني أن الأشخاص الذين غدوا مؤخرا مهتمين بالقدوم إلى أفغانستان لم يعد في وسعهم تقديم طلبات للتوظيف.

وهذا في رأيي نتيجة أخطاء منهجية لا تؤثر على بعثة الأمم المتحدة فحسب، وإنما على جميع بعثات الأمم المتحدة والبعثات السياسية الخاصة، وإذا لم يجر تصحيحها، ستهدد فعاليتها بل وأسوأ من ذلك.

وهذه، مثلما قلتم سيدي، آخر إحاطة إعلامية بصفتي ممثلا خاصا للأمين العام في أفغانستان. لقد وضعت أجندة سياسية أعتقد أنها تغير الاتجاهات السلبية الراهنة. وإنني على اقتناع بأن هذه الاتجاهات يمكن عكس مسارها وإنهاء الصراع بطريقة تخدم الشعب الأفغاني والاستقرار على نطاق أوسع. لكن ذلك يتطلب الالتزام من الجميع، وبذل جهود مستمرة لتحميل الأفغان المزيد من المسؤولية عن بلدهم، والتزاما بشراكة طويلة الأمد مع الشعب الذي سيظل يحتاج إلى دعمنا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئكم السيد الرئيس، على تسلم رئاسة المجلس في كانون الثاني/يناير، وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة الأولى في السنة الجديدة.

فيما نبدأ سنة جديدة، أود أيضا أن أرحب بأعضاء المجلس الجدد. وأود أن أشكر اليابان على عملها خلال عام ٢٠٠٩ كبلد رائد تجاه مسألة أفغانستان في مجلس الأمن، وأن أرحب بتركيا لقيامها بهذا الدور خلال عام ٢٠١٠. وأتطلع إلى العمل الوثيق معها هذه السنة.

وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على حضوره في المجلس وعلى ملاحظاته اليوم وعلى تقريره الأخير عن أفغانستان (S/2009/674)، ولا سيما على جعل أفغانستان إحدى أولوياته، وعلى الاهتمام الشخصي الذي أولاه لأفغانستان في الأشهر الماضية. علاوة على ذلك، وخاصة إزاء المأساة التي وقعت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أود أن أشكر الأمم ا لمتحدة وجميع مكوناتها، بما في ذلك هذه الهيئة، على المساعدات الكبيرة والقيمة التي قدمت إلى الشعب الأفغاني في العقود الماضية.

بالإضافة إلى ذلك، وبما أن هذه المرة هي المرة الأخيرة التي يحضر السيد إيدي إلى المجلس بصفته الممثل الخاص للأمين العام، اسمحوا لي أن أعرب له عن شكري القلبي والامتنان الصادق من أفغانستان شعبا وحكومة. لقد أظهر قدرا هائلا من التفاني لقضية السلام والاستقرار في أفغانستان، وأبدى أصالة ومثابرة في ظل ظروف صعبة للغاية. فهو عمل على جعل بعثة الأمم المتحدة أقوى وعلى اتخاذ خطوات عملية حول إحراز تقدم حقيقي في أفغانستان. والأهم أنه عمل باستمرار – ومؤخرا خلال الانتخابات – لتحقيق تعاون أوثق وتفهم أفضل بين جميع الأطراف في أفغانستان وخارجها. ونحن نشكره على ذلك.

مع اختتام الانتخابات الرئاسية، وهو معلم هام ولكنه صعب، بلغت أفغانستان مرحلة بداية جديدة، مدتها خمس سنوات، لجعل أفغانستان أقرب إلى تولي مستقبلها بنفسها. وفي خطاب التنصيب، أوجز الرئيس كرزاي خطته للوفاء بهذه المهمة. والتزم مع إدارته بالسلام وبالأمن المادي والاقتصادي لشعب أفغانستان، وبالمشاركة الوطنية والمصالحة، وبالحكم الرشيد وبمكافحة الفساد.

والأهم من ذلك أننا جميعا نتشاطر الهدف نفسه: إعداد الأفغان وتمكينهم لتولي مستقبلهم. وفي السنوات الخمس المقبلة، يتمثل الهدف الرئيسي لحكومة أفغانستان في التحضير للانتقال إلى الحكم الأفغاني بالكامل عن طريق تعزيز سيادة أفغانستان والملكية الوطنية. ونرمي إلى تعزيز السلطة الوطنية وتحسين قدرة الحكومة والمؤسسات. ونناشد المجتمع الدولي كفالة أن يكون كل عمل في أفغانستان داعما لهذه الجهود.

إن تشكيل حكومة أفغانية جديدة خطوة أولى هامة في هذه البداية الجديدة. فبعد رفض البرلمان لبعض الأسماء الوزارية المرشحة، يحضر الرئيس لتقديم أسماء مرشحين جدد، وأوعز إلى البرلمان أن يصوت على الثقة قبل الانصراف إلى العطلة الشتوية. ونحن نواقون إلى تفادي أي تأخير عن تشكيل الحكومة وأي فراغ في الإدارة من شأنه أن يكون غير مثمر لأفغانستان في هذا الوقت الحرج.

وعلى الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي أن ينظرا معا في التحديات التي تواجهنا ويحددا بوضوح استراتيجياتنا ومسؤولياتنا. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير سيعقد مؤتمر في لندن، برئاسة مشتركة بين الرئيس كرزاي ورئيس الوزراء براون والأمين العام. وسيعقب ذلك المؤتمر مؤتمر آخر في كابول. أما مؤتمر لندن فسيعد خارطة طريق – مثلما ذكر السيد إيدي للتو – للجهود التي تبذل في المستقبل، وتتحول إلى خطة عمل مفصلة، لعله في آزار/مارس وفي لندن، سينصب التركيز على الأمن وإضفاء الصبغة الأفغانية على الأمن والدفاع، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحكم الرشيد، والتعاون الدولي والإقليمي وفي كل مجال من هذه

المجالات، سوف نحتاج إلى أن نحدد بوضوح أدوار كل من الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.

إن الأفغان على استعداد لتحمل المسؤولية عن أمن شعبنا والدفاع عن أنفسنا ضد الأعداء. وفي غضون ثلاثة أعوام، سوف تتحمل قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية عن الأمن والدفاع في مناطق الصراع جنوب وشرق أفغانستان. وفي غضون خمسة أعوام، ومع التدريب اللازم، والعتاد والموارد لأمد بعيد من المجتمع الدولي، سوف نتحمل كامل المسؤولية عن الأمن والدفاع في جميع أنحاء البلد. وستتمكن القوات الدولية من أن يتحول دورها إلى التدريب وتمكين القوات المحلية.

ومع ذلك، ثمة توافق عام في الآراء على أن السلام والاستقرار في أفغانستان لا يمكن تحقيقهما بالوسائل العسكرية فحسب. ونتيجة لذلك، كانت حكومة أفغانستان وستظل ملتزمة بالمصالحة وإدماج المقاتلين السابقين في جميع الهياكل المدنية والأمنية في أفغانستان. وحكومة أفغانستان، فتحت الباب أما جميع الأفغان الراغبين في المشاركة في تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في بلدهم، تمشيا مع الدستور الأفغاني واحترام حقوق الإنسان.

ولكن في حين أن المصالحة هي جهد أفغاني، لا يمكن تحقيقها عن طريق الحكومة الأفغانية وحدها. ونطلب إلى هذا المجلس أن يجري مراجعة للقائمة الموحدة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بغرض رفع عناصر من قائمة الجزاءات، بطلب من حكومة أفغانستان، تعود إلى طالبان وترغب في نبذ العنف والانضمام إلى عملية السلام.

ولا يزال الأفغان يواجهون الفقر المدقع والبطالة المنتشرة، وإيمانهم بدأ ينفد. إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكم الرشيد يظلان أولويتين هامتين لأفغانستان. ومع ذلك لا يسع أفغانستان أن تبدل الجهود بدون استمرار المساعدة من شركائها الدوليين. ومؤتمر لندن سيكون فرصة لحكومة أفغانستان والأصدقاء الدوليين كي ينسقوا جهودهم الإنمائية وجهود بناء الثقة كي تتمكن أفغانستان في نهاية المطاف من تعبئة مواردها وتوليد الدخل وخلق الوظائف لشعبها وبدء مساعدة مؤسساتها.

ومثلما استخلص الأمين العام في تقريره، فإن الجهود المعززة لتنسيق مساعدة المانحين والاستراتيجيات المدنية والعسكرية حيوية لجهودنا في أفغانستان. وأفغانستان تؤيد الدور المركزي لبعثة الأمم المتحدة، وفقا للولاية التي منحها هذا المجلس لها. وينبغي أن نناقش ماهية الآليات الإضافية وعلاقتها، بالأطراف ذات الصلة.

ومن المهم للغاية لأي تركيز على التنسيق أن يعزز المؤسسات الأفغانية ويشجّع على الملكية الوطنية الأفغانية بدلاً من تعزيز هياكل الحكم الموازية.

إن أفغانستان تقترب بسرعة من الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في نهاية شهر أيار/مايو كما ينص الدستور على ذلك. ولا بد لنا من أن نضمن وجود عملية ذات مصداقية. وفي هذا الصدد، ستتجلى أهمية الدروس المستقاة من انتخابات العام الماضي. ونرى أن أي اقتراح بتأجيل الانتخابات يتجاهل المتطلبات الدستورية، وسوف يضر بسلامة العملية. ولا بد من المحافظة على حكم القانون حتى أثناء تطور القانون لتجسيد العبر المستقاة.

ختاما، من المهم إقامة شراكة حقة بين أفغانستان والمجتمع الدولي من أجل تحقيق النجاح في أفغانستان. وتلك الشراكة تلزمها الواقعية، من حيث التوقيت والموارد والقدرات، ويلزمها التفهم الواضح للأدوار والمسؤوليات. ومما له أهمية فائقة أنه ينبغي لهذه الشراكة أن ترتكز على دعم وتشجيع ملكية أفغانية قوية، خاصة ونحن نسعى إلى نقل المسؤوليات الأمنية والدفاعية. فإضفاء الصبغة الأفغانية على

المسائل وتعزيز القدرة والقيادة الأفغانية، يجب أن يكون الهدف النهائي لجميع أعمالنا وأن يكون الاعتبار المركزي خلال المناقشة الجارية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول جلسة مفتوحة للمجلس هذا الشهر، أود أن أهنئ البعثة الدائمة للصين وأنتم شخصياً، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأود أن أرحب في المجلس بالأعضاء الخمسة المنتخبين حديثا، وأشيد في نفس الوقت بالأعضاء الخمسة السابقين على إتمام فترات عملهم في المجلس بنجاح. أود أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون على تقريره الشامل (S/2009/674)، وأشكر ممثله الخاص كاي إيدي على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم لأفغانستان في المجلس.

أود أن أشيد بالتقرير الذي يوفر نظرة شاملة. ونتفق مع مضمون التقرير والملاحظات الواردة فيه أيضا. وهذه الجلسة تعقد في وقت تتبدى فيه تطورات عديدة تتعلق بأفغانستان. لذلك، أود أن أقدم تصور تركيا فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان. سأقصر ملاحظاتي على ثلاثة مجالات رئيسية، ألا وهي: التطورات الدولية وتعزيز بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، والتطورات الإقليمية والانتخابات البرلمانية.

أولا، إنها تطورات جيدة، فالمجتمع الدولي يناقش على نحو موسع التطورات في أفغانستان. وإذ نفعل ذلك، ينبغي لنا أن نضع أولوياتنا بالتعاون مع الحكومة الأفغانية. وتعتقد الحكومة التركية بضرورة اتباع نهج شامل. وينبغي أن يشمل هذا النهج الأمن والإدارة الحكومية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وينبغي أيضا ألا يقتصر ذلك على الوسائل العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، هناك أربعة مجالات تتطلب اهتماما خاصا: التنمية الاقتصادية الشاملة، ووجود قوات عسكرية وشرطية قوية ومدربة تدريبا جيدا، ومصالحة وطنية شاملة وتعليم عصري ونظام عدالة يكافح التطرف بفعالية. بعبارة أخرى، يقتضي الأمر خطة عمل سياسية واقتصادية.

وكما ورد في التقرير، فإنه ينبغي تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان لمساعدة الشعب الأفغاني بصورة أفضل. وينبغي أن يُصمم الدور الجديد بصورة مشتركة مع الإدارة الأفغانية. ومن الجهة الأخرى، تزداد التهديدات الأمنية ضد الأمم المتحدة. وللمرة الأولى كانت الأمم المتحدة مستهدفة بصورة متعمدة جدا. ومهما يكن من أمر، لا ينبغي أن تثنينا تلك الهجمات الإرهابية عن عملنا، بل ينبغي أن تزيد من تصميمنا على مساعدة الشعب الأفغاني. إن استمرار وجود قوي للأمم المتحدة في غاية الأهمية. لذلك ينبغي للجميع دعم الأمين العام في جهوده لتحقيق هذه الغاية.

ثانيا، نعتقد أن الملكية الإقليمية يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في النجاح في أفغانستان. ولئن كانت توجد عدة تطورات دولية تتبدى حاليا فيما يتعلق بأفغانستان، ينبغي تشجيع التعاون الإقليمي أيضا. ومن هذا المنطلق، أطلقت تركيا في عام ٢٠٠٧ عملية القمة الثلاثية التي تشمل تركيا وأفغانستان وباكستان. والقمة الثلاثية الرابعة ستعقد في تركيا في ٢٤ كانون الثاني/يناير مع التركيز على التعليم.

وانطلاقا من نفس الفهم، نستضيف أيضا قمة إقليمية في ٢٦ كانون الثاني/يناير بالاشتراك مع جيران أفغانستان وبعض المراقبين، ليتسنى للذين سيحضرون مؤتمر لندن في ٢٨ كانون الثاني/يناير – حيث سيكون التعاون الإقليمي من بين المواضيع التي ستناقش ـ أن يحملوا في جعبتهم المعطيات الإقليمية. وتهدف القمة الإقليمية إلى

التصدي للتحديات المعروفة لبلدان المنطقة وتعزيز الحوار الإقليمي. وسوف نستضيف أيضا مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الرابع بشأن أفغانستان في تركيا في عام ٢٠١٠.

ثالثا، أود أن أكرر آراءنا فيما يتعلق بالانتخابات. نعتقد أنه يجدر بالإدارة الجديدة بعد الانتخابات الرئاسية أن تحتضن الأمة الأفغانية بأسرها. وينبغي أن تركز مجددا على الوحدة الوطنية وجهود إعادة التعمير في أسرع وقت ممكن. وينبغي أن تجري اتصالات مع جميع المجموعات الإثنية من خلال وضع سياسات شاملة. ومن جهة أخرى، يتعين على جميع الذين خاضوا منافسة ضد الرئيس كرزاي في الانتخابات أن يقدموا دعمهم للإدارة الجديدة. وفي رأينا أن ما تحتاج إليه أفغانستان الآن هو تعزيز القيم الديمقراطية واستحداث آلية دولة فعالة للتصدي لعدة مشاكل، بما فيها سوء السلوك. وفي المجتمعات الديمقراطية، تدعم البرلمانات هذين العنصرين.

وعلى نفس المنوال، سيكون من المستصوب تماماً أن تجري الانتخابات البرلمانية المزمع عقدها في عام ٢٠١٠، وفقا لما نص عليه الدستور الأفغاني. وإذا ما دعت الحاجة إلى تحسين بعض الإجراءات، يمكن، بل ينبغي تحسينها. ولكن، بما أن المجتمع الدولي يذود عن سيادة القانون، من الصعب تبرير تأجيل الانتخابات. ويمكن تأخيرها لبعض الوقت، ولكن ليس لوقت طويل. وينبغي أن ينظر إلى الانتخابات بوصفها أداة، لا عقبة، أداة لتشجيع سائر المجموعات على المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية.

وأخيرا، أود أن أؤكد أنه، بالإضافة إلى جهودنا الدبلوماسية، ستعمل تركيا على مواصلة مساهمتها في أفغانستان في الفترة المقبلة، بتعاون مع الأمم المتحدة. ونحن أيضا بلد رئيسي فيما يتعلق بأفغانستان في المجلس لهذا العام.

السيد سلام (لبنان): سيدي الرئيس، أود أولا أن أهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن في مطلع هذا العام وأن أؤكد لكم على ثقتنا الكبيرة بخدمتكم وخبرتكم.

واسمحوا لي أن أنتهز مناسبة إدلائي بأول كلمة للبنان كعضو غير دائم في هذا المجلس لأجدد التزام بلادي بالعمل على سيادة مبادئ القانون الدولي وأحكامه وعلاقات الاحترام المتبادل والمساواة بين الدول. كما يهمني أن أؤكد على أن لبنان، الذي يدرك من خلال تجربته الفريدة أهمية قيم التنوع والتسامح والتضامن، يأمل أن يساهم دخوله مجلس الأمن في تعزيز رسالته للحوار بين الثقافات والحضارات وفي دعم سعيه إلى عالم أكثر ديمقراطية وعدالة.

وأود أيضا أن أشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي – مون على مشاركته في جلستنا اليوم وعلى التقرير الذي وضعه أمامنا عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين. كما أشكر الممثل الخاص للامين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، السيد كاي إيدي، على جهوده وعلى الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمتها وعلى الاستنتاجات الهامة التي توصل إليها، لا سيما لجهة تشديده على محورية العملية السياسية، وأتمنى له النجاح في مهامه المقبلة.

يشدد لبنان على الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مساعدة أفغانستان على تعزيز استقلالها وسيادتها ووحدتها الوطنية.

ويرحب لبنان في هذا المجال بالدور المركزي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان) في تنسيق الجهود الدولية الهادفة إلى تمكين الشعب الأفغاني من تولي أموره بذاته تدريجيا. لقد شكل إجراء انتخابات رئاسية في أفغانستان امتحانا للمجتمع الدولي وللمؤسسات الدستورية الأفغانية. وقد أثارت هذه المسألة جدلا واسعا

وأظهرت شوائب يقتضي تصحيحها. إلا أن هذه العملية أسفرت في النهاية عن نتيجة يمكن البناء عليها والعمل على تطويرها من أجل ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحكم القانون.

ويرحب لبنان بتصديق البرلمان الأفغاني على عدد من القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب. كما أن اعتماد مشروع القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة سوف يمثل خطوة إضافية إلى الأمام. غير أن التأخير في تشكيل الحكومة الأفغانية قد يؤدي إلى التأثير سلبا على البرامج الحكومية المستقبلية ووصول المساعدات وتوزيعها. وينظر لبنان بقلق شديد إلى ازدياد تدهور الوضع الأمني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أن متوسط عدد الحوادث الأمنية بلغ ١ ٢٤٤ حادثة شهريا، فضلا عن غياب أي دلائل على تحسن الوضع الأمني في بداية هذا العام.

ويدين لبنان العمليات الإرهابية ضد المدنيين الأفغان والقوات الأفغانية والدولية، وبشكل خاص الهجوم الذي استهدف موظفي الأمم المتحدة يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونشير بقلق أيضا إلى ما ورد في التقرير بالنسبة إلى استمرار زراعة الأفيون في عدد من المناطق بسبب انعدام الأمن والاستقرار. علما بأن خطر التجارة غير المشروعة بالمخدرات يتضاعف بفعل ارتباطها بتمويل عمليات الإرهابيين وما تسببه من مآس في أفغانستان وخارجها.

إلا أننا نتشجع بما أورده الأمين العام حول عدم تراجع الأمم إزاء العمليات الإرهابية واستمرار التزامها بمواصلة مهمتها في أفغانستان. ونرحب بما جاء في التقرير بشأن اتخاذ الحكومة الأفغانية وشركائها خطوات للحد من تأثير عملياتهم العسكرية على السكان المدنيين. وفي هذا المجال يدعو لبنان إلى استكمال تعزيز الجيش الأفغاني والشرطة الوطنية وتكثيف الجهود المحلية والدولية لتدريب تلك القوى وزيادة عتادها وعديدها، بغية تحسين قدرتها على حفظ الأمن وفرض النظام. ويؤيد لبنان المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان، المقرر عقده في لندن في ٢٨ كانون الثاني/يناير الجاري، للمساهمة في توفير الموارد اللازمة لتعزيز القوى الأمنية وبناء المؤسسات المدنية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

هذا ويشدد لبنان على أهمية اتباع نهج شامل في تناول الحالة في أفغانستان، كما جاء في قرار مجلس الأمن ١٨٦٨ (٢٠٠٩)، لا سيما فيما يتصل بالترابط بين الأمن والاستقرار من جهة وتحقيق الرخاء والتنمية المستدامة من جهة أخرى، واستحالة التوصل إلى حل من خلال العمليات الأمنية أو العسكرية وحدها. وإذ يؤكد لبنان على ضرورة التصدي لجذور استمرار الأزمة في أفغانستان، فإنه يشجع على استكمال المصالحة الوطنية وإدماج أكبر قدر من شرائح المجتمع الأفغاني في العملية السياسية التي نعود ونؤكد على مركزيتها وعلى ضرورة التشديد على أولويتها.

السيد بربليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد البوسنة والهرسك أن يهنئكم، سيدي، بمناسبة تسنمكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر، كانون الثاني/يناير. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الحصيف عن الحالة في أفغانستان، كما أشكر الممثل الخاص، كاي إيدي، على إحاطته الإعلامية الوافية. وأود بصفة خاصة أن أشيد بالأفراد المتفانين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان)، الذين عانوا مؤخرا من خسائر جسيمة أثناء أدائهم واجباتهم. وتود البوسنة والهرسك أن تعرب عن عميق مواساتها لأسرهم ولبلدانهم.

تعلن البوسنة والهرسك تأييدها لبيان الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى بياني هذا.

يشجب بلدي الهجمات الوحشية والحالة الأمنية الحرجة السائدة في أفغانستان. وتثير الزيادة سواء في حجم العنف أو في نطاقه منذ آخر تقرير للأمين العام شديد القلق.

وإن الارتفاع المفاجئ في الوفيات بين المدنيين والعسكريين وانتشار العنف إلى مناطق كانت تنعم من قبل بالسلام يثيران قلقا خاصا. وإننا ندرك أن هذه المرحلة حاسمة للسلام والأمن في أفغانستان.

وعلاوة على ذلك، أثارت الشوائب التي اعترت الانتخابات الرئاسية في العام الماضي قلقا جسيما. لكن من المشجع أن تلك المسألة الخطيرة قد عالجتها المؤسسات الأفغانية. وترحب البوسنة والهرسك بجهود بعثة أفغانستان لتقوية المؤسسات الأفغانية المستقلة مثل لجنة الشكاوى الانتخابية. وانطلاقا من تجربتنا الذاتية تعتقد البوسنة والهرسك أن بناء تلك المؤسسات جوهري لممارسة الديمقراطية. وإننا نقدر المساعي الدبلوماسية المكثفة التي ساعدت في حسم تلك الأزمة السياسية الحادة، التي تتردد أصداؤها فيما وراء حدود أفغانستان.

وبالنظر إلى الانتخابات البرلمانية المقبلة نعتقد أن إجراء الانتخابات جوهري باعتباره أفضل تعبير عن الديمقراطية. ونزاهة العملية الديمقراطية جوهرية بالمثل لأنها تضفي الشرعية على النتائج. لذلك تشجع البوسنة والهرسك بقوة حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على تصور نقاط الضعف في تلك العملية الانتخابية ومعالجتها.

ونحن إذ نضع تلك الاعتبارات في الحسبان، نشاطر الأمين العام وممثله الخاص شعورهما المتميز بإلحاحية تنسيق الجهود الدولية في أفغانستان. ونساند القيام بتنسيق أوثق بين الجهود المدنية والعسكرية في بناء السلام والأمن. وترحب البوسنة والهرسك بدعوة الأمين العام إلى تنسيق تلك الجهود مع جهود الحكومة الأفغانية، لأنها هي التي ستتحمل في نهاية المطاف المسؤولية عن السلام والأمن. لذلك نؤيد الاقتراح ببناء هيكل مدني يحتضن جميع أصحاب المصلحة تحت الرئاسة المشتركة لوزير أفغاني والممثل الخاص للأمين العام.

ونتطلع إلى المشاركة في المناقشات التي ستُجرى في الأشهر المقبلة حول تعزيز بعثة أفغانستان.

ونتفق مع الرأي بأن تحسين وكالات إنفاذ القانون الأفغانية والدوائر الأمنية حيوي لاستراتيجية الانتقال إلى الاستقرار المستدام محليا. وإن الزيادة المتوقعة في تدريب وفي أعداد الشرطة وأفراد الجيش شرط مسبق لذلك الانتقال. ويمكن تعزيزه أكثر بمبادرة الدفاعي المحلية ووعدها بتطعيم القوات الأمنية وتقويتها بالمعرفة المحلية. ونؤمن بأن تطوير إطار مؤسساتي شفاف لتنسيق الوكالات الأمنية سيؤدي لا محالة إلى زيادة فعاليتها. وحتى تؤتي تلك الإصلاحات الأمنية أكلها وتحقق أعظم النتائج، فإن عملية مصالحة وطنية يقودها الأفغان تتسم بأهمية كبيرة.

البوسنة والهرسك تشعر بتعاطف خاص مع المشاكل التي يواجهها ربع مليون شخص مشرد داخل أفغانستان ومع محنة اللاجئين الذين عادوا بأعداد قليلة في عام ٢٠٠٩. إن الحل لتشردهم جزء لا يتجزأ من الاستقرار الطويل الأمد في أفغانستان.

ومع التقدير الجاد لتلك الخلفية من المهم الاعتراف بالتطورات الإيجابية التي حدثت في الأشهر الثلاثة الماضية. ونشيد بمشروع القانون قيد النظر في البرلمان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. وقد حظيت انتخابات مجالس المحافظات بمشاركة واسعة كبيرة، مما يدلل على رغبة الشعب الأفغاني القوية في الديمقراطية والسلام. وقد حالت جهود دبلوماسية مكثفة دون نشوء أزمة دستورية، وإن الجدول الحافل بالاجتماعات في الأشهر المقبلة، بما في ذلك مؤتمر لندن، يبشر بالخير لتعزيز السلام والأمن في أفغانستان. وإن البوسنة والهرسك ستواصل دعم مساعي التقدم تلك بكل ما أوتي لها من قوة.

ختاما، نود أن نعرب مرة أخرى عن تقديرنا لأهمية عمل أفراد بعثة أفغانستان وأن نشدد على الأهمية الحيوية لكفالة سلامتهم. كما نشكر السيد آيدي على خدماته ونتمنى له أوفر حظ في المستقبل.

السيد إبنر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بدوري أن أرحب بحرارة، بالنيابة عن النمسا، بأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا – البرازيل والبوسنة والهرسك وغابون ولبنان ونيجيريا – وأن أشيد بالبلدان التي أكملت مدة عضويتها بنهاية عام ٢٠٠٩. وأود أن أعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لبوركينا فاسو، السفير كفاندو، على المهارة الدبلوماسية العظيمة التي ترأس بها المجلس في الشهر الماضي وأن أهنئ السفير جانغ يسوي بمناسبة تسنمه الرئاسة في هذا الشهر.

بالنسبة إلى موضوع مناقشة اليوم – أفغانستان – أود أن أشكر الأمين العام وممثله الخاص، السيد إيدي، على بيانيهما وعلى التزامهما الشخصي القوي. اسمحوا لي أيضا أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، على بيانه.

تؤيد النمسا البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق من هذه المناقشة وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

عندما اجتمع المجلس لمناقشة الحالة في أفغانستان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، كانت أفغانستان في خضم أزمة سياسية حادة عشية الانتخابات التي جرت في الصيف الماضي. وبسبب المسؤولية الديمقراطية التي أبداها أصحاب المصلحة في أفغانستان، وكذلك الجهود التي بذلها المجتمع الدولي أمكننا تجاوز الأزمة الحالية. ومن الضروري أن نركز انتباهنا الآن على متطلبات بناء مستقبل أفضل لشعب أفغانستان.

وفي الوقت ذاته، ينبغي كفالة عدم تكرار الأحداث التي وقعت في العام الماضي. وينبغي الاستعانة بالدروس المستفادة من أجل تحسين عملية الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات المزمع عقدها في أيار/مايو هذا العام. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان التوصيات التي قدمتها بعثات المراقبة، من قبيل بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، وكذلك الاستنتاجات التي توصل إليها خبراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي ضوء قرب عقد انتخابات عام ٢٠١٠، من الممكن أن يقدم تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي توجيها له قيمته. فهو يسلّط الضوء على عدد من التدابير التي يمكن، في رأي خبراء البعثة أن تنفذ خلال وقت قصير من أجل مواجهة أشد الشواغل إلحاحا.

ومن أجل التصدي لهذه التحديات الكثيرة، يجب أن يعمل جميع أصحاب المصلحة في أفغانستان معا بروح بنّاءة لصالح البلد. ونرحب بالأولويات التي وضعها الرئيس كرزاي، وكذلك الالتزامات التي تعهد بها في الخطاب الذي ألقاه في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بمناسبة توليه مهام منصبه. وقد كانت هذه أول خطوة هامة نحو إعادة بناء الثقة.

ويجب وضع خطة واستراتيجيات واضحة لبناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية يوافق عليها ويدعمها المجتمع الدولي في مؤتمر لندن. ويتعين أن يشمل الإطار المشترك الجديد لتنفيذ أولويات الحكومة الأطر المعيارية المحددة وحسن التوقيت. فشعب أفغانستان بحاجة إلى أن يرى قريبا تقدما ملموسا. ويتعين أن يتضمن ذلك تحسين الإدارة والمساءلة والإصلاح المؤسسي، والمزيد من سيادة القانون بشكل فعال، بما في ذلك حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة.

وينبغي رؤية السلطات والمؤسسات الأفغانية وهي تضطلع بالتحسينات على أرض الواقع بشكل متزايد. إن تشديد الأمين العام على بناء القدرات، بدلا من الاستعاضة عن القدرات المحلية، يشكل النهج الصحيح الذي ينبغي اتخاذه من أجل تعزيز تولي الأفغان زمام الأمور وتحملهم المسؤولية. وفي ذلك الخصوص نود أن نثني على اللجنة الأفغانية المستقلة

المعنية بحقوق الإنسان على الجهود التي تبذلها في رصد وإعمال حقوق الإنسان في جميع أنحاء أفغانستان.

ونتفق مع التقييم الذي قدمه الأمين العام بأن هناك حاجة إلى هيكل دولي منسق يتم تعزيزه في أفغانستان من أجل زيادة الأثر المترتب على بناء السلام وجهود التنمية. وسيكون الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حيويا لنجاح الأنشطة المدنية الدولية. ولذلك تدعم النمسا دعما كاملا قرار توسيع البعثة وتقويتها الذي ينبغي أن يزيد تعزيز فعاليتها وقدرتها على العمل في المقاطعات.

ولا يزال تحسين الوضع الأمني في أفغانستان يمثل أحد أكبر التحديات التي يواجهها البلد. وتقلقنا بشدة الزيادة المُبلغ عنها في الهجمات التي تشن ضد الجهات المقدمة للمعونة، والتي تشكّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. ويقلقنا بشكل مماثل التجاهل التام من جانب المتمردين لأرواح المدنيين الأفغان. ويجب أن تحترم جميع الأطراف القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في جميع الأوقات. كما يجب التحقيق في الانتهاكات المرتكبة بكل دقة ومحاسبة المسؤولين عنها. ونحن ندعم بالكامل النهج الجديد الذي تتخذه القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي تولي الأولوية القصوى لحماية السكان الأفغان ويشمل شراكة تنفيذية أوثق مع قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

إننا ندرك الظروف الصعبة للغاية التي تعمل في ظلها الأمم المتحدة في أفغانستان، والتي أبرزتها الهجمات التي شُنت على دار الضيافة التابعة للأمم المتحدة في كابول في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونرحب بتدابير السلامة والأمن التي اتخذت في مواجهة الخطر المتزايد الذي يهدد موظفي الأمم المتحدة ومبانيها. وفي الوقت ذاته، نتفق تماما مع الأمين العام بأن الأمم المتحدة لا تستطيع، بل ولا يجب أن تردعها أعمال العنف هذه، ومن الضروري أن تمضي قدما في تنفيذ مهمتها الهامة. وأود أن أحيي هنا الشجاعة والالتزام الكبيرين اللذين يتحلى بهما موظفو الأمم المتحدة العاملون في أفغانستان.

ويرتبط الوضع الأمني الحالي في أفغانستان بشكل وثيق بعناصر أخرى، كما يرد في التقرير الأخير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن الإدمان والجريمة والتمرد، الذي يُظهر الصلات التي تربط بين المخدرات والجريمة والتمرد الإقليمي في أفغانستان. وقد ازدادت حدة مكافحة المخدرات في عام ٢٠٠٩، تدفعها المبادرة الثلاثية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويمكن تخفيض إنتاج الأفيون بشكل كبير في أجزاء معينة من البلد. ومع ذلك، فإن النمسا مقتنعة بأنه ينبغي أن نواصل تقديم الدعم من أجل زيادة تحسين الوضع وتحويل مسار زراعة الأفيون في بعض المناطق أيضا، من قبيل مقاطعتي بادغيس وقندهار.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد أن الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، كما تم تحديدها في القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩)، تشكل الأساس المتين الذي يقوم عليه عمل البعثة، ولكن يتعين إعادة تركيزها في ضوء نتائج مؤتمري لندن وكابول، وعن طريق التوجيه المتزايد من جانب مجلس الأمن. كما نود أن نشجع البعثة على الاستمرار في اتباع نهج يقوم على أساس النتائج في تقاريرها وذلك عن طريق بلورة الأطر المعيارية ومؤشرات التقدم التي وُضعت في أيلول/سبتمبر الماضي، وتكييفها مع أولويات الحكومة الأفغانية الجديدة. وينبغي أن ينصب هدفنا على تيسير التحويل التدريجي للسلطة والمسؤولية إلى السلطات الأفغانية ومساعدتها في الجهود التي تبذلها نحو تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة المجلس عن شهر كانون

الثاني/يناير. كما أود أن أشكر السفير كافاندو، ممثل بوركينا فاسو، على التفاني والفعالية اللذين وجّه بهما أعمال المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

إننا نقدّر أهمية المهمة المنوطة بغابون ونود أن نؤكد لجميع أعضاء مجلس الأمن استعدادنا التام للتعاون بفعالية في الاضطلاع بأعمال المجلس. وبالفعل، إنه لمن دواعي الشرف العظيم بالنسبة لنا أن نشارك في أعمال مجلس الأمن بصفتنا أحد الأعضاء الأفارقة غير الدائمين. ولذلك أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع أعضاء المجلس على الترحيب الحار للغاية الذي لقيه وفدنا. كما نشكر الأمين العام وفريق الأمانة العامة على حضورهما معنا.

قبل أن ننتقل إلى المسائل الأساسية التي تناولها التقرير (S/2009/674)، أود أن أهنئ الممثل الخاص للأمين العام المعني بأفغانستان، السيد كاي إيدي، على عرضه الشامل للغاية لذلك التقرير.

لا تشكّل الحالة في أفغانستان أكبر الشواغل لدى بلادي بسبب تضامننا مع الشعب الأفغاني فحسب، بل أيضا بسبب آثارها على السلام والأمن الدوليين وتأثيرها فيهما. ونحن نؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، في مجالي الأمن، ولا سيما مكافحة الإرهاب، وتعزيز الديمقراطية والتنمية في أفغانستان. وقد مكّن ذلك التعاون الفعال الحكومة الأفغانية من عقد الانتخابات الرئاسية في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ في ظل بيئة سياسية وأمنية صعبة بوجه خاص.

وفي حين يجب أن ندرك أنه بالرغم من تلك الجهود، لا يزال الوضع على أرض الواقع يشكّل مصدرا للقلق، فإن المبادرات الحالية بشأن السلام والتنمية في أفغانستان تشهد على رؤيتنا لأفغانستان التي يسودها السلام والازدهار. وتشكّل الاستراتيجية الجديدة التي تسعى للتوفيق بين التدخل العسكري وتقديم المساعدة الإنمائية للبلد، في رأينا، عنصرا حاسما في عملية تحقيق الاستقرار في أفغانستان.

وفي الواقع إن النهج العسكري لا يكفي في حد ذاته. ومن الضروري أن تصاحبه الأنشطة الإنمائية، من قبيل بناء المدارس والعيادات والتنمية الزراعية والتحرر المستمر للمرأة الأفغانية. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلادي بالقرار الذي اتخذه البرلمان الأفغاني بتأييد القانون الخاص بالقضاء على العنف عن طريق تجريم العنف الجنسي. ويستحق ذلك التقدم الكبير المحرز تشجيع المجلس ودعم منظومة الأمم المتحدة، ليس من أجل تيسير اعتماد مشروع القانون فحسب، بل أيضا للتأكيد على تنفيذه تنفيذا تاما.

إننا نرحب بأنشطة المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق تلك الغاية، ولا سيما التزام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بعملية إعادة بناء البلد، على الرغم من التهديدات المستمرة لأمن موظفيها في الميدان، وإننا نحيي موظفي الأمم المتحدة والعاملين في الحقل الإنساني على خدماتهم البطولية، التي تتعرض فيها حياتهم للخطر أحيانا.

كما أننا نحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم الحكومة الأفغانية في جهودها لتحقيق التنمية المستدامة للبلد في الميادين السياسية والاقتصادية، سعيا إلى بلوغ هدفها النهائي، وهو تمكين الرجال والنساء الأفغان من أن يتولوا زمام مصائرهم وأن يسطروا بأيديهم صفحات قصة أفغانستان، بوصفها البلد المستقر والمزدهر.

إن المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان، المزمع عقده في نهاية الشهر في لندن، بناء على مبادرة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، سيتيح فرصة جديدة للمجتمع الدولي ليجري تقييما شاملا للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في أفغانستان. وما زالت الحالة في أفغانستان خطيرة تستدعي القلق. وسيكون التضامن الأقوى والجهود المتجددة من

جانب المجتمع الدولي أمرا أساسيا في الاستعادة الكاملة للاستقرار والأمن في البلد.

السيد شركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نشكر الأمين العام على تقديم تقريره الأخير (S/2009/674) عن الحالة في أفغانستان. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد إيدي، على تقييماته. ونحن نشيد بعمله كرئيس لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونتمنى له النجاح في مساعيه المقبلة.

ونشارك الأمين العام رأيه الذي مفاده أن العملية الانتخابية المعقدة التي جرت في أفغانستان حققت نتائج هامة تناسب الشعب الأفغاني نفسه، وتلبي مستلزمات القانون الأفغاني. ونحن نثق بأن تشكيل حكومة جديدة وفعالة للبلد سيتم وفقا للإجراءات الدستورية.

وللأسف، علينا أن نلاحظ أنه، على الرغم من جهود السلطات الأفغانية والوجود الدولي، فإن الحالة ما زالت تتدهور. وقد بلغ العنف مستويات غير مسبوقة في البلد، والحالة في المقاطعات الشمالية التي كانت هادئة في الماضي آخذة في التفاقم. وفي ذلك السياق، من المذهل أن التقرير لا يشير بشكل مباشر عمليا إلى المصدر الرئيسي لتهديد الأمن في أفغانستان والمنطقة بأسرها، وهي أنشطة طالبان والقاعدة. ونحن نعتقد أن علينا أن ندع جانبا أي محاولة للتعبير الملطف في هذا المجال.

إننا ندعم هدف تحقيق المصالحة الوطنية في أفغانستان. ومع ذلك، ينبغي لتلك العملية ألا تخل بتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في البلد أو أن تتعارض مع القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتنفيذ الكامل للجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان. إن إمكانية التوصل إلى اتفاق مع قادة طالبان وغيرهم من المنظمات الإرهابية والمتطرفة لا يمكن تصورها بصورة جادة. ولا يمكن الحوار إلا مع من ألقوا سلاحهم، واعترفوا بحكومة ودستور أفغانستان، وقطعوا صلاتهم بالقاعدة وغيرها من الهياكل الإرهابية.

إن الحالة المتعلقة بإنتاج المخدرات والاتجار بها ما لبثت تشكل مصدر قلق بصفة خاصة. والنطاق العالمي لتهديد المخدرات الأفغانية يتطلب اتخاذ المزيد من الإجراءات الحاسمة ومستوى جديدا من التعاون الدولي. وفي ذلك السياق، نحن نثق بأن قوات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أفغانستان ستتعاون بفعالية أكبر مع حكومة أفغانستان وستقيم علاقات تعاون مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي قامت على مدى سنوات بعمليات فعالة لمكافحة المخدرات في المناطق المتاخمة لحدود أفغانستان. وهناك حاجة أيضا إلى مزيد من العمل الحاسم ضد الاتجار بالسلائف التي تدخل إلى أفغانستان من أوروبا، من جملة أماكن أخرى، وبدونها لا يمكن إنتاج الهيروين.

إننا نعتقد أن المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان، المزمع انعقاده في لندن في ٢٨ كانون الثاني/يناير، سيكون حدثا دوليا هاما وسيولد زخما جديدا نحو النقل التدريجي إلى حكومة أفغانستان للمسؤولية الكاملة عن الأمن في كل أنحاء ترابها الوطني، بالتوازي مع إنشاء قوات عسكرية وقوات شرطة أفغانية فعالة. وينوي وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف المشاركة في المؤتمر.

إن التعاون الدولي على أوسع نطاق، وبرعاية الأمم المتحدة، أمر ضروري من أجل التصدي لتلك التحديات. ويتعين على دول المنطقة أيضا أن تؤدي دورا إيجابيا، كما ينبغي أن تفعل ذلك المنظمات العاملة هناك، بما في ذلك منظمة شانغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وذلك في الإطار الذي وضعت فيه خطط ملموسة لمكافحة

الإرهاب والأنشطة المتعلقة بالمخدرات ويجري تنفيذها جنبا إلى جنب مع أنشطة التنمية في أفغانستان.

وستواصل روسيا تقديم المساعدات اللازمة لأفغانستان. ويجري حاليا تخصيص الموارد لتطوير نظام التعليم في أفغانستان، بما في ذلك إعادة بناء الجامعة الفنية المتعددة التخصصات في كابول. ويجري تقديم المساعدة بأشكال أخرى. فمؤخرا، أرسلت روسيا إلى أفغانستان شحنة كبيرة مؤلفة من ٥٢ شاحنة من طراز كماز.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتهنئتكم، سيدي، على تولي رئاسة المجلس والتأكيد لكم على التعاون الكامل من جانب وفد بلدي. وأود كذلك أن أهنئ السفير كافاندو ووفد بوركينا فاسو على قيادتهم بمهارة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

ويود وفد بلدي أن يرحب بالأعضاء الخمسة الجدد في المجلس ونتطلع إلى تعاوننا الوثيق معهم خلال الشهور المقبلة.

واسمحوا لي كذلك أن أشكر الأمين العام على حضوره وعلى الملاحظات التي قدمها، وأن أشكر السفير تانين ممثل أفغانستان على أن شاطرنا منظور بلده اليوم.

وأود أن أتوجه بالشكر الخاص إلى الممثل الخاص كاي إيدي، ليس على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم فحسب، بل أيضا على الجهود التي لا تكل التي بذلها أثناء عمله رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. فقد كانت قيادة الممثل الخاص أمرا أساسيا بالنسبة لجهود المجتمع الدولي في أفغانستان. وتعرب حكومة بلدي عن التقدير البالغ لجهوده ولالتزامه، وتتمنى كل النجاح لمساعيه المقبلة.

هذه مرحلة حاسمة في أفغانستان. فحكومة أفغانستان، ومعها الشعب الأفغاني، تمضي قدما بجدول أعمال جريء لوقف التدهور المقلق على مدى السنوات القليلة الماضية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بحزم وبإلحاح لمساعدة الأفغان على تغيير هذا الاتجاه بأنفسهم.

إن التزام الولايات المتحدة بأفغانستان التزام ثابت. وما زال هدفنا هو تبديد شمل القاعدة وتفكيكها، وفي آخر المطاف، دحرها ومنع عودتها إلى أفغانستان أو إلى باكستان. وينصب تركيزنا على بناء قدرة المؤسسات الأفغانية على الصمود أمام التهديد الذي يمثله التطرف العنيف وإضعاف ذلك التهديد.

ولتحقيق ذلك الهدف، أمر الرئيس أوباما بإرسال ٣٠ ٠٠٠ جندي إضافي إلى أفغانستان. وستستهدف تلك القوات المتمردين، وتأمين المراكز السكانية وتدريب قوات الأمن الأفغانية. كما أعلن العديد من الأعضاء الآخرين في القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية، البالغ عددهم ٤٣ بلدا، عن زيادة عدد قواتهم في أفغانستان. وسنعمل معا بالشراكة مع القوات الأفغانية لكي نتمكن من البدء بنقل المسؤولية الأمنية إلى حكومة أفغانستان بحلول صيف عام ٢٠١١.

ومن أجل إحراز تقدم مستدام حقا، فإن زيادة قواتنا يجب أن يضاهيها جهد مدني أكبر ومساعدة خارجية إضافية. وسيشدد جهدنا المدني على تطوير مؤسسات أفغانية أكثر استجابة وخضوعا للمساءلة في الأقاليم والمقاطعات والمستويات المحلية. كما أننا سنشجع وندعم خطط أفغانستان القوية لمكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير فعالة للتقدم نحو المزيد من المساءلة.

وتقوم الولايات المتحدة حاليا بإضافة زيادة كبيرة لعدد الخبراء المدنيين في أفغانستان. وفي الواقع، نحن نتجه نحو مضاعفة وجودنا المدني ثلاث مرات. ففي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تواجد ٣٢٠ مدنيا أمريكيا في الميدان، وسيكون لنا ٩٢٠ مدنيا في الميدان خلال هذا

الشهر، ونتوقع أن نصل إلى الهدف المتمثل في إيفاد ما يقل قليلا عن ١ ٠٠٠ مدني بعد ذلك بفترة وجيزة. ويعمل الخبراء المدنيون بالشراكة مع الأفغان على تعزيز قدرات مؤسسات البلد الوطنية ودون الوطنية من أجل كفالة الإدارة الفعالة. ويعمل الخبراء الأمريكيون أيضا مع شركائهم الأفغان للمساعدة على إعادة تأهيل القطاعات الأساسية للاقتصاد الأفغاني، لكي يتمكن الأفغان بأنفسهم من دحر المتمردين، الذين لا يعدون سوى بالمزيد من العنف. والنمو الاقتصادي مسألة حاسمة الأهمية بالنسبة لمستقبل أفغانستان، لأنه يضفي على جاذبية المتطرفين في المدى القصير ويوفر التنمية الاقتصادية المستدامة على المدى البعيد. وللمساعدة في عكس مسار زخم طالبان، نركز جهودنا لإعادة الإعمار في المجالات التي يمكن فيها إيجاد فرص العمل بسرعة، لا سيما في المجالات الزراعية. وإعادة بناء القطاع الزراعي الذي كان منتعشا يوما ما لن يحرم التمرد من المقاتلين فحسب، بل يحرمهم أيضا من الدخل من المخدرات. واسمحوا لي أن أشدد على عنصر رئيسي في استراتيجيتنا السياسية، هو دعم الجهود الأفغانية في إعادة إدماج أعضاء طالبان الذين يهجرون القاعدة، ويلقون سلاحهم وينخرطون في العملية السياسية الدستورية.

لا تزال الأمم المتحدة، وخاصة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تضطلع بدور حيوي في الجهود المدنية للمجتمع الدولي في أفغانستان. وعملها في بناء المؤسسات والحكم وإصلاح القطاع الأمني والتنسيق بين المانحين مسألة أساسية بالنسبة لهدفنا المتمثل في تمكين حكومة أفغانستان. لكن يتعين علينا جميعا أن نقوم بعمل أفضل في تنسيق جهود المجتمع الدولي لمساعدة الشعب الأفغاني. وكما يذكر الأمين العام في تقريره (S/2009/674)، فإن تنسيق هذه المجموعة الكبيرة من برامج المساعدة الوطنية مع الأهداف التي حددتها حكومة أفغانستان، مهمة جسيمة، وتحتاج بعثة الأمم المتحدة للقيام بها إلى موارد إضافية ودعم من الدول الأعضاء. ونكرر بقوة دعوة الأمين العام إلى تعزيز التنسيق، ونؤيد اقتراحه بتعزيز بعثة الأمم المتحدة بموظفين ذوي خبرة من الدول المانحة الرئيسية. ومن جانبنا، تقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم هذا الطلب بتقديم الموظفين المناسبين.

وندرك أيضا جدوى تعيين ممثل مدني رفيع المستوى ضمن القوة الدولية للمساعدة الأمنية، على نحو ما أوصى به الممثل الخاص، لتحسين تنسيق الأنشطة السياسية والإنمائية للقوة الدولية، لا سيما تلك التي تقوم بها أفرقة إعادة الإعمار في المقاطعات.

ويعتمد نجاح بعثة الأمم المتحدة أيضا على تواجدها في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح التقدم المستمر في افتتاح مكاتب البعثة الإقليمية وفي المقاطعات. ويسرنا أن يؤكد تقرير الأمين العام أنه على الرغم من الهجوم الوحشي الذي وقع في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر على بيت الضيافة في كابول، ما زالت الأمم المتحدة ملتزمة بافتتاح المزيد من المكاتب في جميع أنحاء أفغانستان في عام ٢٠١٠. ونؤكد مجددا دعمنا للجهود التي تبذلها البعثة لتعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان، ونحن مستعدون للعمل بأسلوب إبداعي مع بعثة الأمم المتحدة لدعم تلك الجهود.

إن الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في دعم العملية السياسية في أفغانستان، بما في ذلك دعم للانتخابات. ونتفق مع ملاحظة الأمين العام أن الانتخابات الرئاسية الأفغانية وانتخابات المقاطعات في عام ٢٠٠٩ قد كشفت ثغرات خطيرة في العملية الانتخابية الأفغانية. ونحن، مع شركائنا الدوليين، ملتزمون بالعمل مع حكومة أفغانستان لمعالجة هذه الثغرات قبل إجراء انتخابات في المستقبل.

وسوف يتيح المؤتمر القادم في لندن، الذي تشارك في رئاسته أفغانستان والمملكة المتحدة والأمم المتحدة، فرصة للمجتمع الدولي ليظهر دعمه لخطة حكومة أفغانستان، على النحو المبين في الخطاب الافتتاحي للرئيس كرزاي. ونتطلع إلى المؤتمر في كابول في الربيع عندما تتاح الفرصة لحكومة أفغانستان لتقديم خطط وبرامج أكثر تفصيلا لتحقيق أهدافها الطموحة. لقد بعث الخطاب الافتتاحي للرئيس كرزاي الرسالة الصحيحة بشأن المضي في اتجاه جديد، بما في ذلك التزامه بإعادة الإدماج والمصالحة، وتحسين العلاقات مع شركاء أفغانستان الإقليميين، وزيادة مسؤوليات الأجهزة الأمنية الأفغانية بشكل مطرد. ويجب أن نرى الآن أفعالا. ويجب أن نرى الآن تقدما.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، وأهنئكم على توليكم الرئاسة. وأضم صوتي إلى أصوات الآخرين في الترحيب بالزملاء الجدد الخمسة في مجلس الأمن: ونتطلع إلى العمل معهم خلال السنتين القادمتين. ونتقدم بالشكر الخاص للأمين العام على تقريره (S/2009/674) وملاحظاته، وللممثل الخاص كاي إيدي على ملاحظاته الزاخرة بالمعلومات، وكذلك للسفير تانين على ملاحظاته الشاملة.

لا يزال هدف المجتمع الدولي هو أفغانستان المستقرة والآمنة والتي تستطيع أن تمارس السيادة على جميع أراضيها، وتقدم لشعبها حكومة تمثيلية وتهيئ الظروف الملائمة للازدهار الاقتصادي، وتضطلع بدور بنّاء في المنطقة. ولا أحد منا يستخف بحجم هذا التحدي، كما ذكر الممثل الخاص بشكل واضح جدا في وقت سابق. وسيكون بناء أفغانستان المستقرة والآمنة مهمة طويلة الأجل، لكن المجتمع الدولي عاقد العزم على دعم حكومة أفغانستان لإنجاز تلك المهمة. وأود أن أدلي ببضع كلمات عن مؤتمر لندن القادم قبل أن أنتقل إلى بعض المسائل التي أثارها آخر تقرير للأمين العام.

سيشارك في استضافة مؤتمر لندن المزمع عقده في ٢٨ كانون الثاني/يناير رئيس الوزراء غوردن براون، والرئيس كرزاي والأمين العام، ونرحب بدعم الأمين العام القوي للمؤتمر. وسيكون الهدف من المؤتمر تقديم الدعم الدولي وتنسيقه لتمكين الرئيس كرزاي من تحقيق الطموحات التي حددها في خطابه الافتتاحي الأخير، وسيركز على ثلاثة مجالات رئيسية هي الأمن والتنمية والحكم والإطار الإقليمي والهيكل الدولي. وينبغي النظر إلى مؤتمر لندن على أنه خطوة هامة نحو اضطلاع المجتمع الدولي بدور أكبر في دعم أفغانستان وزيادة التعجيل باستراتيجية أفغانستان. ومن هذا المنطلق، سيمهد مؤتمر لندن الطريق للمؤتمر المزمع عقده في كابول في وقت لاحق في الربيع، والذي نأمل أن تقدم فيه حكومة أفغانستان التزاماتها لشعب أفغانستان وأن تبني على الأساس الذي أرسي في لندن.

وأود الآن أن أنتقل إلى أربع مسائل أثيرت في تقرير الأمين العام. أولا، بالنسبة لفعالية المعونة، نتفق بقوة مع الممثل الخاص في أنه يتعين على المانحين بناء القدرة الأفغانية، لا أن يكونوا بديلا لها. ونحن بحاجة إلى أن نرى رغبة أكبر لدى المانحين في التنسيق مع حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة، وليس العمل بشكل أحادي.

ثانيا، ندعم بقوة الجهود التي يقودها الجنرال ماكريستال لتقليص الخسائر في صفوف المدنيين. ويسرنا أن يبرز تقرير الأمين العام ذلك. ويذكر التقرير أن العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن نسبة ٧٨ في المائة من الخسائر في صفوف المدنيين، وأن نسبة ٥٤ في المائة من تلك الخسائر بسبب الهجمات الانتحارية والهجمات بالأجهزة المتفجرة الارتجالية الصنع. والنهج الذي تتبعه القوة الدولية للمساعدة الأمنية يتناقض بشكل صارخ مع نهج المتمردين، الذين يسعون بصورة متعمدة إلى استهداف المدنيين في أفغانستان.

ثالثا، نتفق مع الأمين العام فيما يتعلق بأهمية الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية. وتطوير قوات الأمن الوطنية الأفغانية من ناحيتي النوعية والعدد مسألة رئيسية لتمكين الأفغان من تولي المسؤولية عن أمنهم، ونأمل أن يعطي المجلس المشترك للتنسيق والرصد ومؤتمر لندن زخما لهذا التقدم.

رابعا، يبرز تقرير الأمين العام أهمية مبادرات الدفاع الشعبي، ونرحب بهذا التشديد. ومن الأساسي أن يتوفر لها التدريب الكافي لكي تكون فعالة وتخضع للمساءلة. ومن شأن وضع استراتيجية لقطاع الأمن الوطني أن توفر إطارا للأدوار والمهام التي تضطلع بها قوات الأمن الوطنية الأفغانية، لكن من الضروري توضيح كيفية إدماج مبادرات الدفاع الشعبي في هذه الاستراتيجية الوطنية.

وأود أيضا أن أتناول مسألة لم يشملها تقرير الأمين العام بالتحديد لكن أشار إليها الممثل الخاص، وهي الفساد، الذي شكل خلفية هامة للأحداث التي وقعت في عام ٢٠٠٩. وتقوم بعثة الأمم المتحدة، وبالعمل مع آخرين، بمساعدة الحكومة الأفغانية على بناء القدرة للتصدي للفساد ولبناء المؤسسات المستدامة الضرورية لتثبيت الحكم الرشيد في الأجل الأطول، ونرحب بهذا أيما ترحيب.

لا أحد ينكر أن أفغانستان قد مرت بمرحلة أخرى حافلة بالتحديات خلال الأشهر الثلاثة الماضية. فعملية الانتخابات الرئاسية لم تكن سهلة، لكننا نتطلع إلى تأييد حكومة أفغانية قوية وقادرة من شأنها أن تمضي قدما بالالتزامات التي أعلنها الرئيس كرزاي في خطابه الافتتاحي، بدعم من المجتمع الدولي وتحظى بالإقرار في مؤتمر لندن هذا الشهر.

وأخيرا، أود أن أشكر كاي ايدي على الجهود التي بذلها في أفغانستان في غضون السنتين الماضيتين. فالعمل الشاق الذي قام به، بما في ذلك إنجاز الانتخابات في العام الماضي وقيادة بعثة الأمم المتحدة خلال فترة عصيبة في أعقاب الهجمات على موظفيها، يستحق إعجابنا، وأود أن أشيد من خلاله بجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة وهم يمضون قدما بعملهم الهام في ظروف في غاية الصعوبة.

وفي هذا الصدد، أثار قلقي ما سمعته عن التحديات التي يواجهها كاي إيدي بشأن قوام واستقدام الموظفين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. فالجمعية العامة وافقت في الشهر الماضي تحديداً على زيادة كبيرة في ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وقوام موظفيها، وآمل أن تنظر الأمانة العامة بسعة أفق في سبل إزالة أي عراقيل في مقر الأمم المتحدة بغية توفير الموظفين للبعثات الأساسية في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. وأتقدم بالشكر لكم ولأعضاء المجلس الآخرين على كلمات الترحيب بنا. وتتطلع البرازيل إلى العمل بشكل وثيق للغاية وعلى نحو بناء مع جميع أعضاء المجلس في الاضطلاع بولايتها. كما أود أن أشكر الأمين العام على حضوره بين ظهرانينا هذا الصباح، وعلى ملاحظاته وتقريره الأخير بشأن أفغانستان (S/2009/674).

وتضم البرازيل صوتها إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن الشكر للسيد كاي إيدي على عرضه الملهم. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لعمله بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وعلى إسهامه القيم في ظل ظروف تنطوي على قدر هائل من التحديات.

لقد كانت الأشهر الأخيرة تذكرة قوية بالتحديات الجسام التي لا تزال تعترض سبيل السلام والاستقرار والرفاه في أفغانستان. ويثير تدهور الحالة الأمنية قلقا بالغا. ومما يدعو للانزعاج بشكل خاص، ازدياد عدد الخسائر بين المدنيين

الناجمة عن أسباب متعلقة بالصراع. ولقيت الغالبية الساحقة منهم مصرعها على أيدي أفراد من حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة، وبالتالي، فإنها ينبغي أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ذلك بكل وضوح.

وبطبيعة الحال، ليس في ذلك عزاء للضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي القوات الموالية للحكومة في الصراع الأفغاني، مثل الأطفال الذين قيل أنهم قتلوا في قرية غازي خان وفي لاشكار غاه خلال الأيام الأخيرة من عام ٢٠٠٩. وإذ نقر تماما بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والتحالف، فإننا نعتقد أن هناك حاجة إلى مواصلة الجهود لتحسين التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وإزالة الأخطار التي يتعرض لها المدنيون أو الحد منها. وحماية المدنيين، علاوة على أنها ضرورة أخلاقية وواجب بموجب القانون الدولي، فهي أداة أساسية لتعزيز مشروعية وفعالية التواجد العسكري الدولي في أفغانستان.

ومما يثير القلق أيضا ازدياد استهداف المتطرفين للموظفين الدوليين والعاملين في المجال الإنساني. وقد كانت الهجمات على دار الضيافة التابعة للأمم المتحدة في كابول في تشرين الأول/أكتوبر الماضي مروعة للغاية. وندين بشدة هذا العنف الأخرق وغير المبرر ونترحم على ضحاياه. كما نشيد بحراس الأمم المتحدة الذين أسهمت بطولتهم في إنقاذ أرواح بريئة. وندعم جهود الأمين العام لتحسين سلامة موظفي الأمم المتحدة وموظفيها المحليين في أفغانستان.

وقد كان للخلاف المطول بشأن نتائج انتخابات آب/أغسطس الماضي أثر على الحكم في أفغانستان، وأضر بعلاقته مع المجتمع الدولي. والمخالفات الانتخابية مثل تلك التي حددتها لجنة الشكاوى الانتخابية قوضت شرعية العملية الانتخابية، والجماعات المتطرفة لا تتردد في استخدامها كأدوات للدعاية. كما أبرزت تلك المخالفات الحاجة إلى الإصلاح.

وإذ نفكر فيما نواجهه من تحديات وانتكاسات في بناء أفغانستان تنعم بقدر أكبر من الأمان والديمقراطية والرفاه، ونحاول استخلاص العبر من التجارب السابقة، يجب علينا أيضا أن نركز على المستقبل. وينبغي لنا جميعا أن نرحب بالالتزامات التي تعهد بها الرئيس كرزاي في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة تنصيبه لزيادة الجهود صوب تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، وتعزيز مسؤولية القوات الأفغانية عن توفير الأمن لشعبها، وتعزيز التنمية الاقتصادية والإصلاحات الإدارية، واتخاذ تدابير حازمة لمكافحة الفساد. كما ينبغي لنا كفالة أن يكون دعمنا الجماعي للرئيس كرزاي عوناً له فعلا على ترجمة الأقوال إلى أفعال.

ويشكل تعيين حكومة ذات كفاءة وجامعة عنصرا رئيسيا في تنفيذ تلك الالتزامات. ونشجع الحكومة الأفغانية و ''ولسي جركه'' – مجلس العموم – على مواصلة عملهما بشأن تشكيل الحكومة الجديدة. كما يؤيد وفد بلدي مبادرة الرئيس كرزاي المتعلقة بتعزيز المصالحة الوطنية، بما في ذلك من خلال إجراء محادثات مع المعارضة المسلحة.

ويكمن المجال الحاسم الأهمية الآخر الذي ينبغي أن تركز عليه الحكومة الجديدة بكل تأكيد في الإصلاح الانتخابي بغية الحيلولة دون تكرار المشاكل التي حددت خلال انتخابات عام ٢٠٠٩. ويجب أن تسهم انتخابات ٢٠١٠ في توطيد الديمقراطية في أفغانستان. ونحيط علما بالنداءات التي وجهتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أجل إصلاح اللجنة الانتخابية المستقلة وزيادة شفافيتها قبل الانتخابات البرلمانية والمحلية المقرر إجراؤها في أيار/مايو القادم، وندعو إلى تعزيز الحوار بين

الحكومة الأفغانية والبعثة. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على مواصلة الحوار والتعاون فيما بينهم.

كما نحتاج إلى مواصلة إحراز تقدم بشأن تعزيز وحماية حقوق المرأة. وسيكون من المهم أن ينظر البرلمان الأفغاني في الوقت المناسب في مشروع قانون بشأن القضاء على العنف ضد النساء وقانون الأحوال الشخصية الشيعي المعدل. ومن الأهمية بمكان أن يواكب التقدم المحرز في المجال التشريعي تعزيز المؤسسات المكلفة بتنفيذه. ويتطلب الحل الطويل الأجل للحالة الأمنية في أفغانستان نقلا مطردا للمسؤولية إلى الحكومة الأفغانية. وسيمكّن ذلك من إجراء انسحاب تدريجي للتواجد العسكري الدولي في الميدان وإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي في البلد.

إن حل الصراع في أفغانستان لن يكون على الجبهة العسكرية فحسب. وينبغي أن نستنير في عملنا بالحجة المقنعة التي قدمها السيد إيدي المتعلقة بضرورة وضع استراتيجية ذات دوافع سياسية بدلا من استراتيجية عسكرية الدافع. كما يبدو أن إعادة تركيز الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية على المشاريع الطويلة الأجل هو النهج الصحيح الذي ينبغي اتباعه، وقد تتطلب اضطلاع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور أكبر، وهو ما سندعمه.

ولا بد من تحسين تنسيق الإجراءات المدنية الدولية كيما تحقق الحكومة والمانحون قدرا أكبر من الفعالية في أعمالهم. ولدى القيام بذلك، يجب إيلاء اهتمام كاف بالملكية الوطنية بغية كفالة الاستدامة الطويلة الأجل للإجراءات الدولية في البلد. وعليه، فإننا نؤيد مبادرة إنشاء هيكل مدني مكرس للتنسيق في أفغانستان تحت مظلة الأمم المتحدة، يكون قادرا على النقل التدريجي إلى الحكومة الأفغانية للمسؤولية عن تنسيق الدعم الذي يقدمه المانحون إلى برامجها وأولوياتها. ولذلك الغرض، يجب على البلدان المانحة أن تبدي الاستعداد السياسي المشار إليه في تقرير الأمين العام لتحويل تركيزها في أفغانستان من استبدال القدرات إلى بنائها.

ونتفق مع ملاحظة السيد إيدي بأن أفضل إسهام يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي لمساعدة الحكومة الأفغانية والمجتمع الأفغاني هو مساعدتهما على تعزيز المؤسسات. وهذه المهمة معقدة بطبيعتها، غير أنها الخيار الحقيقي الوحيد على الأجل الطويل. وفي ذلك السياق، سيكون المؤتمران الدوليان اللذان سيعقدان في ٢٨ كانون الثاني/يناير في لندن وفي وقت لاحق من هذا العام في كابول فرصتين هامتين للمضي قدما في ذلك الاتجاه.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي، ولوفد الصين بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير، وأحيي السفير كافاندو ووفد بوركينا فاسو على قيادتهما للمجلس في كانون الأول/ديسمبر. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالأعضاء الجدد في المجلس، متمنيا لهم كل التوفيق خلال فترة ولايتهم.

وأشكر الأمين العام على بيانه، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد كاي إيدي، على إحاطته الإعلامية، والممثل الدائم لأفغانستان على بيانه.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على استمرارها في أداء دور هام في قيادة الجهود الدولية صوب السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. وتواجه أفغانستان تحديات أمنية وسياسية واقتصادية جسيمة. ومن واجب جميع الأفغان، لا سيما القادة السياسيون، أن يعملوا معا على تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، وتعزيز الحكم الديمقراطي، وبناء السلام، والرفاه.

ونرحب بانتهاء العملية الانتخابية في أفغانستان على الرغم مما شابها من مخالفات وما واجهته من صعوبات.

ونناشد جميع الجهات السياسية الفاعلة كفالة الموافقة على مجلس الوزراء دون مزيد من التأخير. والحكومة الجديدة بحاجة إلى أن تشرع في التصدي للمهام العاجلة المقبلة، بما في ذلك الإصلاح السياسي والتعامل مع الأسباب الجذرية للتمرد. ويتعين عليها التركيز بزخم أكبر على تحقيق الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار وتوفير الخدمات وتحسين سبل كسب العيش للشعب. وثمة حاجة أيضا إلى أن يعمل شركاء التنمية معا بطريقة أكثر تنسيقا وترشيدا لدعم الجهود الوطنية للشعب الأفغاني. وفي هذا الصدد، نرحب بالمؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المقرر عقده يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في لندن.

نلاحظ بقلق أن الحالة الأمنية ازدادت سوءا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث ارتفع عدد الهجمات المسلحة والانتحارية. وهذه الزيادة في العنف، التي تسببت في سقوط المزيد من الضحايا والقتلى، تدعو إلى الأسف ويجب وضع نهاية لها. ومما يشجع وفد بلدي الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية وحلفاؤها الدوليون لتحسين الحالة الأمنية.

يتحتم بناء قدرات وإمكانيات المؤسسات الأمنية الأفغانية، وبخاصة الشرطة والجيش، لتولي المسؤولية عن استقرار البلد في الأجل الطويل. ونشيد بالحكومة الأفغانية لموافقتها على قانوني مكافحة الإرهاب ومكافحة الاحتكار وقانون الأسلحة النارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما نرحب بمشروع القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة ونشجع البرلمان الأفغاني على إقراره.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء الهجمات التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان والتي كانت لها آثار سلبية على قدرتهم على تنفيذ ولايتهم. وندعو إلى تعزيز تدابير كفالة سلامة وأمن جميع أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وأخيرا، نشيد بالممثل الخاص للأمين العام، كاي إيدي، لقيادته ونشكر، من خلاله، موظفي بعثة الأمم المتحدة على تنفيذهم لولايتهم في ظل ظروف صعبة للغاية. ونتمنى للسيد إيدي النجاح في مساعيه المقبلة.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب للمجلس بالكامل عن أطيب تمنياتي بمناسبة العام الجديد. اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن. واسمحوا لي أيضا أن أشيد، كما فعل المتكلمون السابقون، بالعمل الممتاز الذي قام به السفير ميشيل كافاندو وفريقه بالكامل خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

بخصوص موضوع مناقشتنا، أود، مرة أخرى كما فعل المتكلمون السابقون، أن أشيد إشادة صادقة بعمل الممثل الخاص للأمين العام كاي إيدي. فبفضل جهوده، أصبحت الأمم المتحدة الآن الجهة الفاعلة الرئيسية في أفغانستان على صعيد تنسيق الإجراءات الدولية والحوار مع الجهات السياسية الفاعلة والمجتمع الأفغاني. وهذا الإنجاز يجب الحفاظ عليه وينبغي توسيع آثاره.

إن هذه مناسبة عظيمة لفرنسا. فللمرة الأولى في مجلس الأمن، سيتحدث الاتحاد الأوروبي عبر وفده لدى الأمم المتحدة. وهذه نتيجة من نتائج تنفيذ معاهدة لشبونة. ولذلك، فإنني أرحب بذلك الممثل. وبالنسبة لفرنسا، فإن هذه لحظة مهمة ومثيرة. وتؤيد فرنسا، بالتأكيد، البيان الذي سيدلي به.

أود أن أركز بصفة خاصة على التحديات الرئيسية التي تنتظرنا في العام الجديد. وأقرب حدث، كما قال السيد كاي إيدي، هو مؤتمر لندن الذي سيعقد يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وسيكون المؤتمر خطوة هامة في العملية

الرامية إلى صياغة الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي على نحو يمكّن الشعب الأفغاني من ملكية مصيره بالكامل.

لقد قدم الرئيس كرزاي تعهدات مهمة بالإصلاح في خطابه بمناسبة توليه منصبه. ونأمل في أن يكون مؤتمر لندن ومؤتمر كابول الذي سيعقبه فرصتين للحكومة الأفغانية لإطلاق برنامجها للإصلاح، وبخاصة في مجالات الحكم ذات الأولوية، ولا سيما الإدارة المحلية، والتي كان السيد إيدي بليغا بشأنها بصفة خاصة؛ وتعزيز القوى المدنية والقوات الأمنية الأفغانية؛ ومكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات؛ والتعاون الإقليمي وإعادة إدماج المقاتلين.

وهذا البرنامج يجب أن يُبنى على إجراءات أكثر اتساقا من جانب المجتمع الدولي. ونحن نتكلم عن هذه المسألة منذ سنوات وأعتقد أنه يجب علينا أن نحقق أخيرا المواءمة بين إجراءاتنا وهذا الهدف الذي يتفق مع الفطرة السليمة. وأسند مجلس الأمن إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دورا مركزيا في هذا المجال. وينبغي أن تتوفر لديها الموارد اللازمة، وكذلك السلطة الضرورية لزيادة فعالة التنسيق. وسيشمل ذلك تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الموجودة في البلد، وكذلك مع المانحين الرئيسيين.

ولذلك، نؤيد إنشاء هيكل يشمل الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية الرئيسية في أفغانستان تحت الرئاسة المشتركة للحكومة الأفغانية والأمم المتحدة. وينبغي أن يغطي هذا الهيكل، الذي سيجتمع بصورة متكررة وعلى فترات منتظمة، المعونات المدنية والتنسيق المدني – العسكري والتعاون الإقليمي. وأود أن أشدد على أنه ينبغي، مستقبلا، إيلاء هذه المسألة الأخيرة المزيد من الاهتمام. ونأمل في أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام، تحقيقا لهذه الغاية، بتعزيز جهوده لمتابعة الحوار الإقليمي وتعزيزه.

لقد أحطنا علما برغبة السلطات الأفغانية في إجراء الانتخابات التشريعية في أيار/مايو ٢٠١٠ وفقا للجدول الزمني المحدد في الدستور. وهذا الخيار هو بالتأكيد القرار السيادي للسلطات الأفغانية وحدها. غير أنه يجب الاستفادة من دروس الانتخابات الرئاسية ولا بد من تنفيذ إصلاحات معينة للنظام الانتخابي في وقت مبكر وبما يتفق مع الدستور. ويجب علينا مساعدة السلطات الأفغانية على تحديد الإصلاحات الضرورية التي توجد فرصة واقعية لتنفيذها قبل الانتخابات. وقد أظهر الأفغان التزامهم بالديمقراطية وينبغي عدم النكوص عن هذا الالتزام. والانتخابات المقبلة ينبغي إجراؤها في ظروف تكفل الخيار الحر والديمقراطي. ويجب عدم تكرار التزوير الذي شهدته الانتخابات الرئاسية.

أود أن أختتم بياني بأن أؤكد للأمين العام ولممثله الخاص أننا نشاطرهما شواغلهما إزاء أمن موظفي الأمم المتحدة. وفي أفغانستان، مثل غيرها من البلدان التي تمر بأزمات، يجب توفير الوسائل الضرورية لحماية موظفي الأمم المتحدة. وينبغي تنفيذ التعزيز الضروري لهذه الوسائل، التي ينبغي تخصيصها للإنفاق في الميدان باعتبارها أولوية، بالتوازي مع التفكير المستفيض في الموقع الجغرافي لمنشآت بعثة الأمم المتحدة مستقبلا وتوزيع مهامها في ضوء السياق السياسي والأمني الجديد، والذي أصبح حقيقة لا يمكن إنكارها.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بأعضاء المجلس الجدد الخمسة بيننا. كما أود أن أهنئكم، سيدي، والوفد الصيني على توليكم المنصب المهم لرئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأود أن أعرب عن عميق امتناني للسفير كافاندو ووفده على عملهم الممتاز في شهر كانون الأول/ديسمبر.

وبالنسبة لمسألة أفغانستان، قدم لنا الأمين العام وممثله الخاص، كاي إيدي، إحاطتين إعلاميتين مفيدتين للغاية هذا الصباح. كما أسهم السفير تانين في مناقشتنا.

أود، باسم حكومتي، أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالسيد إيدي على عمله بالغ الصعوبة، ولا سيما في ما يتعلق بتناول العملية الحساسة الخاصة بالانتخابات الرئاسية في الأشهر القليلة الماضية. وأؤكد للسفير إيدي عميق تقديرنا وكامل دعمنا.

ليس هناك أدنى شك لدى أولئك المنخرطين في أفغانستان، بمن فيهم نحن، أن العام الماضي كان الأكثر صعوبة منذ عام ٢٠٠١. استهلك وقت غير عادي وبذل جهد استثنائي في معالجة العملية الانتخابية المعقدة. وبالنسبة لنا جميعا، كان الهجوم على بيت الضيافة في تشرين الأول/أكتوبر تذكرة مروعة بالوضع المحفوف بالمخاطر في الميدان الذي يعمل فيه رجال ونساء لتنفيذ ما كلفناهم بعمله.

وللأسف، يبدو مع ذلك أننا نكرر نفس قرار العام الجديد الذي اتخذناه في السنوات الأخيرة. لكن يبدو لي أن هذا أكثر جدية من العامين الماضيين. إن هذه اللحظة في بداية عام ٢٠١٠ مهمة لعكس مسار الاتجاهات السلبية في السنة الماضية ولكفالة النجاح في المستقبل في أفغانستان. وعلى الرغم من أن الوضع السياسي الحالي الذي يحيط بتشكيل مجلس وزراء جديد مصدر انشغال لنا، نتوقع أن تبدأ الإدارة الجديدة للرئيس كرزاي قريبا العمل في إطار جدول أعمال الإصلاح وبناء الدولة وتوحيد الشعب.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أننا جميعا في المجتمع الدولي نعزز المساعدة لأفغانستان في كل من المجالين العسكري والإنمائي. وترحب اليابان ترحيبا حارا بالاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة التي أعلنت يوم ١ كانون الأول/ديسمبر. وأعلنت اليابان، من جانبها، برنامج مساعدة جديد لأفغانستان تصل قيمته إلى ٥ بلايين دولار خلال فترة ٥ سنوات بدءا من عام ٢٠٠٩. ويشمل هذا البرنامج مساعدة لتعزيز قوة الشرطة وإعادة إدماج المتمردين السابقين والتنمية المستدامة والقائمة على الاعتماد على الذات. وجاء الإعلان ليتزامن مع انتهاء عملية الانتخابات الرئاسية وولاية رئاسية مدتها ٥ سنوات للرئيس كرزاي، ولإظهار دعم اليابان الثابت خلال هذه الفترة الصعبة لشعب أفغانستان. ونأمل أن توفر مساعدة اليابان قوة دافعة لزيادة المساعدة الدولية الملموسة للبلد. لكنني أود أيضا أن أشدد هنا على أنه من المهم ألا نكتفي بقطع التعهدات فحسب، فالأهم هو تنفيذها. والسجل في هذا الصدد ليس جيدا جدا بالضرورة. لقد آن الأوان لاحترام التعهدات الكثيرة التي قطعت وتسريع الوفاء بها.

وبالمثل، نتوقع نفس درجة الالتزام القوي من حكومة أفغانستان. ونرحب بما بدا من التزام في خطاب التنصيب للرئيس كرزاي، بما في ذلك عزمه على تعزيز المصالحة الوطنية ومكافحة الفساد. وكلي ثقة في أن تصميم الرئيس كرزاي سيترجم إلى إجراءات ملموسة. وسنقف مع الحكومة الأفغانية للمساعدة في هذا الجهد. وفي ظل هذه الخلفية، سيكون مؤتمر لندن الوشيك فرصة سانحة لإعادة تأكيد الالتزام من جانب الحكومة الأفغانية الجديدة بتنفيذ الإصلاحات، ومن جانب المجتمع الدولي لتقديم الدعم وتوفير الموارد.

وستكون إعادة إدماج المتمردين السابقين من بين أهم البنود في جدول أعمال الحكومة الأفغانية الجديدة. وينبغي أن نشجع التواصل السياسي باتجاه أولئك المتمردين السابقين الذين ينبذون العنف ويلتزمون بالعيش بسلام وفي إطار الدستور. وبالتوازي مع الجهود العسكرية للحفاظ على الأمن، لا بد من مواصلة جدول أعمال سياسي، بما في ذلك إعادة الإدماج للمساعدة في توطيد الاستقرار. اسمحوا لي أن أشدد على أن خطة كهذه يجب أن تقودها الحكومة

الأفغانية. ونحن مستعدون لقيادة الجهود الدولية للمساعدة في إعادة الإدماج بوصفه أحد الركائز الثلاث لاستراتيجية جديدة، استنادا إلى خبرتنا في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي تفكيك المجموعات المسلحة وغير القانونية. ونأمل أن يضيف مؤتمر لندن المزيد من الزخم لتعزيز هذه الجهود.

في السنوات القليلة الماضية، دفعت اليابان باستمرار بأهمية تعزيز فعالية المعونة والتنسيق بين المانحين في أفغانستان. غير أن الوضع أبعد من أن يكون مرضيا، كما قال لنا كاي إيدي. ويجب بالتأكيد أن نفعل المزيد لتجنب الإهدار وتعزيز الأثر.

وتتفق أولويات المساعدة اليابانية في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والبنية الأساسية والاحتياجات الإنسانية الأساسية مع المجالات التي أولتها الحكومة الأفغانية أولوية. ونتفق في الرأي مع الأمين العام أن تدابير التنسيق بين المانحين يجب اتخاذها في شراكة مع الحكومة الأفغانية، مع وضع الهدف النهائي المتمثل في الأفغنة في الاعتبار. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور مهم في جهود التنسيق.

وقدرة بعثة الأمم المتحدة في هذا الصدد مهمة. ينبغي أن ننظر في إجراءات ملموسة لتحسين هياكل تنسيق البعثة، والتعجيل بتعيين موظفين ذوي خبرة. وأعتقد أنه من الجلي للغاية أننا نحتاج إلى تبسيط إجراءات التوظيف، بما في ذلك توسيع نطاق تفويض السلطة للبعثة. وفي الوقت نفسه، أؤكد على أنه لا يمكن تحقيق التنسيق الفعال بدون تعاون البلدان المانحة واستعدادها لأن تتولى الأمم المتحدة تنسيقها. وهذه نقطة أكد عليها الأمين العام. نحتاج إلى إرادة سياسية على أعلى مستوى.

يمثل الأمن التحدي الأكبر، وهو شرط مسبق لكل تلك الجهود. ونشيد إشادة بالغة بالبلدان المساهمة بقوات، التي فقد كثير منها أرواحا غالية في صفوف أفراده. كما نشيد بقوات الأمن الأفغانية. لكن من الواضح جدا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله لزيادة تعزيز نوعيتها وعددها لكفالة الاستقرار طويل الأجل.

إن دور الأمم المتحدة كان، وسيظل، لا غنى عنه في المساعدة في بسط الاستقرار وإعادة بناء البلد. ونثني عظيم الثناء على العمل الشجاع المتواصل الذي يقوم به موظفو الأمم المتحدة في الميدان. وسنواصل دعم عمل البعثة إلى أقصى حد ممكن. يشغلنا أمن الموظفين بالغ الانشغال. وينبغي أن نقدم كل دعم ممكن لإجراءات أمنية إضافية يتخذها الأمين العام لتمكين الموظفين الذين نقلوا من العودة في أقرب وقت ممكن.

وعلاوة على ذلك، ستكون ولاية البعثة موضع نقاش بيننا في الأشهر القادمة لكفالة تلبيتها لتوقعات كل من الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي. ونترقب توصيات الأمين العام في تقريره التالي.

وفي الختام، أؤكد من جديد التزام اليابان القوي بمساعدة حكومة وشعب أفغانستان ودعم البعثة. وأتمنى أيضا التوفيق لتركيا بصفتها البلد القائد في أفغانستان.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): بصفتي ممثلة أحد الأعضاء المنتخبين حديثا في مجلس الأمن، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة التي أتاحتها أول مناقشة رسمية لمجلس الأمن في عام ٢٠١٠ لكي أؤكد من جديد التزام نيجيريا الثابت بصون السلام والأمن الدوليين. وأريد أن أطمئنكم، سيدي الرئيس، إلى التزامنا الجاد بالعمل بشكل متضافر مع الأعضاء الآخرين في النهوض بمسؤوليات المجلس الجسام.

لهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى عقدكم لهذه الجلسة المهمة. كما نقدر كثيرا وجود الأمين العام بان كي - مون بيننا. ونشيد به بشكل

خاص على تقريره عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2009/674). يحتوي التقرير على ملاحظات مقنعة مهمة لتحقيق السلام في ذلك البلد. كما نشكر السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على إحاطته الإعلامية الموجزة والأسلوب الحازم الذي ينتهجه في النهوض بواجباته. ونتمنى له التوفيق في مساعيه في المستقبل، ونقدر أيضا عظيم التقدير البيان المستنير الذي أدلى به السفير تانين.

يساور نيجيريا القلق من أن التحديات في أفغانستان، ولا سيما التحديات الأمنية، لا تزال جسيمة على الرغم من الجهود العالمية المكثفة. ويشير تقرير الأمين العام إلى الوضع الأمني المتدهور في البلد وإلى اتساع نطاق التمرد، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية، وتزايد عدد الضحايا المدنيين المرتبط بالصراع والتهديدات المتصاعدة للأمم المتحدة وموظفي المعونة الدوليين. وهذه الحالة المؤسفة لا تقيد عملية تسليم المساعدات في جميع أنحاء البلد فحسب، بل إنها تعوق الجهود التي تبذلها الحكومة لتقديم الخدمات الأساسية للشعب أيضا. وتزداد الحالة سوءا بسبب التحديات السياسية القائمة والجديدة، فضلا عن الركود الاقتصادي الحاد.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فنحن نقدر صمود الشعب الأفغاني والتزامه بالحكم الديمقراطي. كما نقدر دور كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام في التسوية الناجحة للأزمة السياسية التي أعقبت الانتخابات.

وترى نيجيريا أن الحكومة الأفغانية الجديدة تستحق الدعم لتعزيز وتوطيد قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية، والمحافظة على السلام والأمن الداخليين، وتيسير عملية شاملة للجميع لإجراء الحوار والمصالحة الوطنية وتقوية علاقاتها مع جيرانها. وفي الواقع، تمثل سيادة القانون والعملية السياسية النابضة بالحياة القادرة على دعم المصالحة الوطنية شرطين أساسيين للعودة التدريجية للسلام والاستقرار في البلد. ويجب على المجتمع الدولي زيادة استثماراته في هذه المجالات. ولذلك، نرحب بمؤتمر لندن المقرر عقده في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ومؤتمر كابول الذي سيليه، على أمل أن المؤتمرين سيساعدان على حشد الموارد والدعم الدوليين لهذا البلد. وتكمن مهمة المجتمع الدولي في التأكد من رصد التقدم بشكل فعال.

إن عكس مسار الحالة الأمنية المتدهورة في البلد يتطلب توحيد الآليات الأمنية القائمة، واعتماد مبادرات جديدة، بما في ذلك الاقتراح الداعي إلى استخدام عناصر الأمن المحلية في إطار مبادرة الدفاع المحلية، وإصلاح القطاع الأمني. ونشاطر الأمين العام رأيه بأن هذا المزيج من التدابير يجب أن تدعمه المصالحة الوطنية والحكم الرشيد. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك تعاون مستمر بين قوات الأمن المحلية ونظيرتها الدولية. وفي الوقت نفسه، نحث على توفير المزيد من الحماية لموظفي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة والمدنيين الأفغان.

وتدرك نيجيريا أن التنافس الانتخابي يشكل تحديا رئيسيا متزايد للأمن والاستقرار في الديمقراطيات الناشئة. لذلك، نرحب باقتراح إجراء إصلاح انتخابي في أفغانستان. ويجب أن يكون الإصلاح مقياسا لتعزيز الديمقراطية الوليدة في البلاد، وينبغي أن يشكل الأساس لتحقيق التنمية السياسية المستدامة في البلد. وبالتالي، ينبغي أن يكون تركيز الإصلاح على دعم العملية الانتخابية، للمحافظة على استمرار الممارسة الانتخابية ولتسترشد به العلاقات السياسية الهادفة. وفي هذا الصدد، ينبغي إصلاح لجنة الشكاوى الانتخابية واللجنة الانتخابية المستقلة لمسايرة أفضل الممارسات الدولية ومن خلال تمتعهما باستقلال حقيقي وتحررهما من التحيز والسيطرة الحزبيين. ويجب أن يشمل الإصلاح الجميع، بحيث

يصل إلى جميع مستويات الحكومة وجميع أصحاب المصالح في المجتمع الأفغاني. ونحث الجهات السياسية الفاعلة في البلد على فهم العملية الانتخابية والدفاع عنها، والنظر إلى النظام السياسي بروح من التراضي والمصالحة.

في نهاية المطاف، وتحت عنوان الدروس المستقاة، من المهم الإعلان عن التوصيات التي تتمخض عنها التحقيقات الجارية في المخالفات الانتخابية في البلد، باعتبارها وسيلة للحيلولة دون تكرار وقوعها في المستقبل.

وفي إطار استراتيجية للمرحلة الانتقالية، تؤيد نيجيريا ضرورة قيام المجتمع الدولي بتعزيز هيكل التنسيق في أفغانستان تحت مظلة الأمم المتحدة. ونحن نقدر الدور المركزي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في هذه الجهود ونأمل في أن التنفيذ الكامل لموازنتها المعتمدة لعام ٢٠١٠ سيساعد على تعزيز البعثة. ونعرب عن تقديرنا لإسهامات جيران أفغانستان في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه البلد، ونحث على الدعم الدولي لانخراط إقليمي مستدام.

السيد بوينتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل كلمتي بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأؤكد لكم مرة أخرى دعم وفدي وأنتم تديرون أعمال المجلس لتحقيق النجاح. وأتوجه بالشكر أيضا لوفد بوركينا فاسو على رئاسته الناجحة في الشهر الماضي. وأشارك في تقديم الشكر للوفود التي انتهت للتو فترة ولايتها في مجلس الأمن على ما قدمته من إسهامات كبيرة إلى المجلس. كما أرحب بالأعضاء الخمسة غير الدائمين الجدد.

أود أيضا أن أشارك الآخرين في شكر الأمين العام وممثله الخاص على تعليقاتهما وتقاريرهما القيّمة. نحن نقدر العمل الذي قام به السيد كاي إيدي على مدى العامين الماضيين في التصدي للتحديات التي واجهت مكتبه في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية في أفغانستان؛ لقد قام بعمل جيد في التصدي لتلك التحديات. ونتمنى له التوفيق في مساعيه المستقبلية.

مع بدء العام الجديد، يلاحظ وفدي مع القلق أن التحديات القديمة في مجالات الأمن وحقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون وبناء المؤسسات، لا تزال تمثل عقبات تحول دون الاستقرار والتقدم في أفغانستان. وبالإضافة إلى تلك التحديات، برزت تحديات جديدة نتيجة لأحداث كبرى وقعت في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٩ وتتعلق بالعملية السياسية والانتخابية التي شهدت سحابة من المخالفات، كما تتعلق بالحالة الأمنية غير المستقرة التي أجبرت الأمم المتحدة نفسها على إعادة صياغة استراتيجيتها في الميدان من أجل حماية موظفيها.

في ظل هذه الظروف، من الواضح أنه من الضروري أن يعزز المجتمع الدولي التنسيق والدعم لضمان الاستقرار في أفغانستان. ويكتسي إنشاء آلية للتنسيق في إطار استراتيجية انتقالية، تحت مظلة الأمم المتحدة، أهمية بالغة في تعبئة الموارد اللازمة لوضع البرامج دعما لقوات الأمن في البلد والمؤسسات المدنية، وبالتالي تنميتها الاقتصادية.

ونأمل أن يساعد مؤتمر لندن المزمع عقده في ٢٨ كانون الثاني/يناير المقبل، ومؤتمر كابول الذي سيتبعه والذي سيحلل الاستراتيجيات الجديدة للأمن والتنمية، في دعم هذا الاقتراح على أساس وجود تعريف واضح للدور الذي يتعين على كل من الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي القيام به، كما ذكر الممثل الدائم لأفغانستان.

مثلت العملية الانتخابية منعطفا حاسما في دعم المجتمع الدولي. فقد كشفت عن ضعف المؤسسات الأفغانية. وفي تلك الحالة، تواجه حكومة أفغانستان الآن مهمة صعبة تتمثل في تعزيز مصداقية إجراءاتها بين السكان الذين لا يثقون فيها، من خلال إبرام اتفاق سياسي جديد،

كما اقترح الأمين العام بحق. ويتفق وفدي مع الأمين العام في أنه ينبغي للحكومة المنتخبة مؤخرا مضاعفة جهودها لتحسن التصرف بخصوص الالتزامات التي تعهدت بها على أساس الأولويات التي حددها الرئيس كرزاي. وترتبط هذه الأولويات مباشرة بتحقيق أهداف مثل مكافحة الفساد والإفلات من العقاب في هذا البلد. ومن الواضح أن اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة ضد هذه الآفات من شأنه أن يعزز سلطة الحكومة، ويوجد الثقة بين السكان، وبالتالي يعزز موقف الحكومة فيما يتعلق بأنشطة المتمردين.

إن المساعي التي تبذلها الهيئات الحكومية سيكون لها دور رئيسي في تحقيق مصالح الشعب الأفغاني. لذلك، نرى أنه من الأهمية بمكان المحافظة الوحدة المؤسسية. ونأمل أن يمثل تعيين أعضاء جدد في حكومة الرئيس كرزاي خطوة أخرى نحو تعزيز الثقة والوحدة الضروريتان جدا. ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة في الميدان على تقديم الدعم للحكومة الأفغانية، بغية بلوغ ذلك الهدف، مما سيمكّن الحكومة من تعزيز مؤسساتها وبسط سلطتها داخل البلد.

وفي ما يتعلق بالأمن، فإن الأرقام الواردة في التقرير الذي ننظر فيه اليوم (S/2009/674) تبعث على القلق. فهي تبين زيادة كبيرة في حوادث العنف مقارنة بالسنين الماضية. وتبين هذه الأرقام بالتأكيد أن انعدام الأمن يظل العامل الرئيسي المؤثر على التقدم في أفغانستان. وبينما نؤيد الجهود لمواجهة تلك الحالة، نؤكد من جديد اقتناعنا بأن هذه الأعمال ينبغي أن تترافق مع تدابير لتعزيز التنمية، واحترام حقوق الإنسان، وتوطيد حكم القانون، والتصدي بالتالي للأسباب الجذرية لانعدام الأمن.

علاوة على ذلك، يأسف وفدي لأن الهجمات ضد موظفي المساعدة الإنسانية والأمم المتحدة ما زالت مستمرة كنتيجة مباشرة لانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في أفغانستان، الأمر الذي يحد من عملهم الحميد والقيّم ويعرّضه للخطر.

وعلى الأمم المتحدة والمنظمة ككل استخدام جميع ما لديهما من قوة عندما يتعلق الأمر بحماية موظفي المنظمة. لذلك، نؤيد جميع الجهود التي يبذلها الأمين العام لمراجعة آليات الأمن بغية حماية الأفراد المنتشرين في الميدان، ونؤكد مجدداً التزام الأطراف بالامتثال للقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣)، المتعلق بأمن وحماية موظفي المساعدة الإنسانية والأمم المتحدة، الذي سعى إليه وفدي خلال مشاركته سابقاً في مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، من الضروري القضاء على خطر الإرهاب، مع احترام حقوق الإنسان في تلك الجهود.

وفي الختام، أود القول إن وفدي يعتقد أن الرئيس كرزاي والسلطات الأفغانية لديهما التزام حتمي تجاههما وتجاه المجتمع الدولي. لهذا السبب، نؤكد من جديد دعمنا لأية جهود يبذلها الرئيس كرزاي والطبقة السياسية في بلده لتعزيز مناخ المصالحة والأمن والتصدي بحزم للتحديات الرئيسية التي تحيق بالبلد.

وإننا على ثقة بأن الوجود الدولي في أفغانستان، إلى جانب الدعم والقيادة من الأمم المتحدة، سيساعد على تهيئة الظروف التي تحتاجها أفغانستان لتستخدم قدراتها بالكامل وتتحمل مسؤولياتها الوطنية بوصفها دولة ذات سيادة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان موجز بصفتي ممثل الصين.

نود أن نهنئ الشعب الأفغاني على انتخاب زعيمه الوطني الجديد. وتأمل الصين تشكيل الحكومة الأفغانية الجديدة لتتحمل مسؤولياتها في أسرع وقت ممكن. إننا ندعم جهود الحكومة الأفغانية لتحقيق الاستقرار في البلد. ويحدونا الأمل أن يزيد المجتمع الدولي جهوده لمساعدة الحكومة

بنشاط في تعزيز بناء الثقة للجيش والشرطة بغية تمكينهما من أن يتحملا المسؤولية عن الأمن في تاريخ مبكر.

إننا ندعم الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني في جهودهما لتعزيز مورد رزق الشعب، ونناشد المجتمع الدولي أن يوفر المزيد من الدعم والمساعدة لتلبية الاحتياجات الإنمائية للبلد. ونأمل أن تحرز المؤتمرات الدولية بشأن أفغانستان، التي ستُعقد في اسطنبول ولندن وكابول، نتائج إيجابية وملموسة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر، وأن أهنئ أيضا الأعضاء الجدد في المجلس: البرازيل والبوسنة والهرسك وغابون ولبنان ونيجيريا.

إن السنة الجديدة تتزامن مع بداية جديدة في أفغانستان. لقد شهد العام الماضي العديد من النجاحات وإنما التحديات أيضاً. ونلاحظ كذلك بحزن كبير استمرار أعمال العنف في جميع أنحاء أفغانستان، بما في ذلك كابول، إذ يحاول المتمردون ضرب جوهر الجهود الأفغانية والدولية لإعادة بناء البلد. ويتقدم وفدي بأعمق تعازينا إلى أسر جميع الأفغان، فضلاً عن أسر المدنيين والجنود من العديد من الدول الأعضاء الذين فقدوا أرواحهم أو أصيبوا بجراح نتيجة أعمال العنف في أفغانستان.

ومثلما يذكر الأمين العام في تقريره المفيد جداً (S/2009/674)، وفي حين كشفت العملية الانتخابية أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير، علينا ألا نتجاهل النجاحات التي تحققت حتى اليوم، بما في ذلك حقيقة أن أعداداً كبيرة من الأفغان توجهوا إلى الاقتراع على الرغم من أعمال العنف والترويع. ولئن كان هناك تزوير واسع النطاق، إلا أنه تم الكشف عنه ومواجهته، ويجري الآن تشكيل حكومة جديدة مع مجموعة من الأولويات الواضحة لسلوك الطريق إلى الأمام.

لقد أخذ الرئيس كرزاي على نفسه التزامات هامة ببناء أفغانستان مستقرة وديمقراطية، لكن ثمة تحديات كبرى ماثلة في المستقبل. ويجب اتخاذ إجراءات فورية لمواجهة الفساد على جميع الصعد، ولمواصلة إصلاح النظام القضائي. ولا بد من استمرار إحراز تقدم في مجالات الأمن، وإيجاد مؤسسات وطنية قوية ومسؤولة، وإيصال الخدمات الأساسية، وتحقيق التنمية الاقتصادية للشعب الأفغاني. والواضح أيضاً أن المطلوب إجراء إصلاحات كبيرة على نظام الاقتراع بغية أن تصبح الانتخابات المقبلة أكثر شفافية ومساءلة. وكندا تظل على استعداد للمساعدة، مع ملاحظة أنه من مسؤولية الحكومة الأفغانية الجديدة أن تمارس القيادة بشأن هذه الأولويات.

وفي ذلك السياق، تنوّه كندا بالعملية الديمقراطية الجارية في تعيين وتثبيت حكومة جديدة، وهي عملية يحتضنها الدستور الأفغاني. ونشجع جميع الأطراف على العمل لتحقيق حل سريع بغية أن تمضي حكومة أفغانستان قدما في التصدي للتحديات الكبيرة التي تواجه الأفغان.

وبالتطلع إلى الأمام، فإن تعزيز الملكية الأفغانية سيكون مفتاح النجاح. وتدرك كندا أن جميع جهودنا المشتركة يجب أن تعزز قدرة الأفغان على تحمّل المزيد من المسؤولية عن إدارة شؤون بلدهم، من الأمن والحكم إلى الخدمات الأساسية. وعلى الرئيس كرزاي وحكومته أن يبرما في الأسابيع المقبلة عقداً مع الشعب الأفغاني يرمي إلى بناء علاقة من الثقة. وتتطلع كندا إلى رؤية مداميك ذلك العقد تتبلور في المؤتمرين المقبلين في لندن وكابول، مع توضيح خططها للسير إلى الأمام.

إن مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بأفغانستان التي ستعقد في الأشهر المقبلة تدل على إلحاحية وجدية المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدي، في دعم إحراز التقدم في أفغانستان. وتلك المؤتمرات هي فرصة لحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي كي يعملا معاً بزخم متجدد للتصدي للعديد من التحديات التي تواجه أفغانستان. ونحن على ثقة بأن مؤتمر لندن الذي يُعقد في ٢٨ كانون الثاني/يناير، ويعقبه مؤتمر كابول في الربيع، سيمنح المجتمع الدولي الفرصة لتوجيه جهوده نحو مجموعة محددة جيداً من الأهداف الواقعية وذات الأولوية التي تضعها الحكومة الأفغانية، ونحو وضع هيكل دولي جديد للعمل في أفغانستان.

ولقد تلقى الجهد الدولي في أفغانستان زخماً من جرّاء الإعلان الذي أصدرته الولايات المتحدة مؤخراً بشأن تدابير هامة لتعزيز مشاركتها، بما في ذلك العمل على نشر موارد عسكرية ومدنية إضافية. وترحب كندا بهذه الموارد الإضافية، ولا سيما في جنوب أفغانستان، حيث ستساعد على توفير بيئة أكثر أمانا للشعب الأفغاني.

وتنسيق العمل الدولي في أفغانستان لتحقيق هدفنا المشترك يشكل تحديات عديدة، ليس أقلها عدد الأطراف والمسائل المعقدة. ومن الأهمية الحاسمة إذا، فيما نعزز هياكل التنسيق، كفالة الاتساق في نهج المجتمع الدولي لمساعدة الحكومة الأفغانية على إعادة بناء أفغانستان.

(تكلم بالفرنسية)

وفي ذلك السياق، تعتقد كندا اعتقادا راسخاً أن دور الأمم المتحدة بوصفها منسقة للجهود المدنية في أفغانستان ينبغي الحفاظ عليه وتعزيزه. ونحن ندعم الجهود لتعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بغية تنفيذ ولايتها والإبقاء على استمرار وجود دولي قيادي على الأرض. إن كندا إذ تؤيد أيضا وجود ممثل مدني رفيع المستوى للناتو لتنسيق المساهمة المدنية في مكافحة التمرد، تلاحظ أن البعثة والناتو يجب أن يعملا صفا واحدا للمساعدة في ضمان تآزر الجهود الدولية.

إن وجود جهود دولية أكثر تركيزا وأفضل تنسيقا في إطار الاستراتيجية الانتقالية أمر هام جدا للنجاح. فالجهود المنسقة سوف تؤتي أُكلها، ولكن لا يتم ذلك إلا إذا انصب التركيز على إحراز تقدم في القدرة الأفغانية لتفضي إلى التحرك قدما في الأولويات الرئيسية. وتتشاطر كندا رأي الأمم المتحدة وحلفائنا، ومؤداه أنه يجب ألا يحيد بصرنا عن ضرورة ترك حكم أفغانستان في أيدي حكومة أفغانية مقتدرة وفعالة.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقدير حكومة كندا للعمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام كاي إيدي، الذي تنتهي مدة خدمته قريبا. إن كاي إيدي، منذ تعيينه قبل سنتين، ما انفك يعمل من دون كلل للدفع قدما بأهداف المجتمع الدولي في أفغانستان، وتقدر كندا ما أضفاه من طاقة والتزام على المهمة.

ونلاحظ مع عظيم التقدير أنه عمل جاهدا على تعزيز البعثة وتوسيع نطاق مواردها وتواجدها في المقاطعات بدرجة كبيرة؛ وبناء القدرة التنسيقية للبعثة وتعزيز وإصلاح مجلس التنسيق والرصد المشترك؛ والتهيئة لتعاون أوثق بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية والأمم المتحدة؛ والقيام بدور سياسي رئيسي في تشكيل المؤتمرات الدولية في أفغانستان وفي أماكن أخرى في أوقات عصيبة، من قبيل الانتخابات الأخيرة. وبينما لا يزال هناك عمل كثير في أفغانستان، فإن السيد إيدي جدير بشكرنا العميق على منجزاته وتفانيه.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تقدر نيوزيلندا الفرصة للإسهام في هذه المناقشة الهامة التي تجري في أوائها وتغتنم الفرصة لتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس، ولهنئ الأعضاء الجدد في المجلس.

نشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2009/674)، والممثل الخاص كاي إيدي على عمله وعلى إحاطته الإعلامية هذا الصباح، وفوق ذلك كله، على الدور الذي يقوم به. ونتمنى له التوفيق.

ولئن كان التقرير رزينا ويطرح مسائل عديدة تبعث على القلق الحقيقي، فإننا نقر بأن الأولويات الرئيسية يجب أن تكون أكثر تركيزا وأفضل تنسيقا، وكذلك إصلاح العملية الانتخابية الأفغانية والحكومة. ونؤكد أن للأمم المتحدة دورا هاما في أفغانستان وسوف نواصل دعم ذلك الدور.

في العام الماضي، استعرضت نيوزيلندا مشاركتها في أفغانستان وأكدت مجددا التزامها بفريق إعادة إعمار المقاطعات الذي يتصدر العمل في مقاطعة باميان منذ عام ٢٠٠٣. وقد وزعنا أيضا قواتنا الخاصة في أفغانستان خلال الفترة التي وصفها الرئيس أوباما بأنها فترة حاسمة لهزيمة التمرد. وقد رحبت نيوزيلندا بالبيان الذي أدلى به الرئيس أوباما في ١ كانون الأول/ديسمبر، لأنه شدد على نهج تقدمي متماسك وموثوق في أفغانستان. ونرحب بشكل خاص بتركيزه على زيادة القدرة العسكرية في الأجل القصير لتحسين الاستقرار والأمن، وتعزيز قدرة الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الأفغانية على تحمل المسؤولية الرئيسية عن الأمن.

إننا إذ نبقي في الأذهان النداءات الواردة في تقرير الأمين العام ”لتغيير طريقة التفكير في المجتمع الدولي وفي حكومة أفغانستان“ (S/2009/674، الفقرة ٥٠)، نؤيد أيضا الحاجة الملحة التي ذكرها الرئيس أوباما بشأن نقل المسؤولية الأمنية إلى القوات المحلية وبشأن تحويل تركيز الجهود الدولية إلى بناء القدرات المدنية التي ستضع أفغانستان على طريق التنمية السلمية. ومن دون تلك الالتزامات، لا يمكن أن يكون هناك سبيل واقعي للمضي قدما.

إن نيوزيلندا، من جانبها، تعمل على زيادة بناء قدراتها في أفغانستان مع الشرطة الوطنية الأفغانية في باميان، وتمهد السبيل أمام إضفاء الصبغة المدنية على فريقنا لإعادة تعمير المقاطعات وزيادة ميزانية مساعدتها الإنمائية الرسمية لتدعيم تلك التغييرات. ونحن بصدد افتتاح سفارة وتعيين سفير في كابول لتنسيق جهودنا مع شركائنا، بما في ذلك الأفغان أنفسهم، وهو الأهم، بحيث عندما تنسحب القوات الدولية، تترك وراءها بلدا قادرا على تدبر أمنه، ونعمل على زيادة المساعدة الإنسانية التي أعربت دول مثلنا عن استعدادها لتقديمها.

كل ذلك ينم عن التزام هام من جانب بلد صغير بموارد عسكرية وغير عسكرية محدودة. وهو التزام قُطع لسبب وجيه من أجل شعب أفغانستان، ولكنه أيضا التزام قُطع بأمل أن يقابله جهد واستجابة مجديين من جانب الرئيس كرزاي وحكومته الجديدة عندما يتم تشكيلها في نهاية المطاف.

ولا ينبغي إخفاء التحدي الذي يواجهونه. وبينما نرحب بإجراء الانتخابات، لا تزال الشكوك تحوم حول نزاهة النتائج وانعدام التقدم في بناء المؤسسات والشواغل المتعلقة بالعمق الحقيقي لالتزام الحكومة بتدابير مكافحة الفساد التي وضعت قدرات الدول المساهمة أمام اختبارات قاسية للإبقاء على مساهماتها أو زيادتها. ونشجع بقوة الرئيس كرزاي على التحرك بسرعة للتصدي للتحديات المتجذرة التي تواجه أفغانستان والمتمثلة في الأمن والحكم والفساد وحقوق الإنسان والعدالة والمخدرات – وهي تحديات تم تحديدها في تقرير اليوم.

ولا بد أن تجري الحكومة تحسينات ملموسة على الحياة اليومية للمواطن الأفغاني العادي. ولدى قيامها بذلك، ستحصل على دعم المجتمع الدولي، غير أن الذين عرّضوا قواتهم العسكرية من أجل أفغانستان وشعبها للخطر من حقهم أن يروا تقدما أفضل في مكافحة الفساد والحكم.

وبينما نؤيد بقوة الجهود الرامية إلى بناء أفغانستان جديدة وسلمية، نتطلع إلى حكومة كرزاي للوفاء بالتزاماتها التي قطعتها للمجتمع الدولي. لذلك نرحب بالدور القيادي لبريطانيا في تنسيق الدعم الدولي من خلال مؤتمر سيعقد في وقت لاحق من هذا الشهر. وسوف نحضره على المستوى الوزاري، ونأمل أن نتوصل بسرعة إلى مرحلة يمكن فيها للاجتماعات أن تناقش مستقبل أفغانستان، وأن تعقد تلك الاجتماعات بصورة منتظمة في أفغانستان نفسها. لذلك نرحب بكون أن الاجتماع الثاني سيعقد في كابول.

وكما شدد الأمين العام في تقريره، توجد حاجة ملحة إلى تحسين الحكم وتوفير درجة أكبر من الثقة للمواطنين الأفغان العاديين بأن حكومتهم تعمل من أجلهم، وفي مجال القضاء على الفساد، وهذا أضعف الإيمان. إن نطاق الرشوة الوارد في التقرير يوضح أنه يتعين على الحكومة أن تناقش هذا الأمر بشتى الأشكال وعلى جميع المستويات. أما الذين أساؤوا استخدام النظام، فلا يجب أن يحظوا بأي ملاذ آمن أو أن يفلتوا من العقاب.

إننا نريد لأفغانستان وشعبها وحكومته أن يحالفهم النجاح في مساعيهم. ونعرب لهم عن تمنياتنا الطيبة ومباركتنا والتزامنا القوي. ونعرف أنهم بحاجة إلى الوقت والمجال لإعادة بناء بلدهم، وإلى مساهمتنا لمساعدتهم في تحقيق ذلك. إن الشعب الذي أ تأييده للديمقراطية في الانتخابات الأخيرة، وفي مخاطرة كبيرة في بعض الأحيان، من حقه أن يرى نزاهة أكبر وحكومة أفضل نتيجة ذلك. ولكن الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في أفرقة إعادة تعمير المقاطعات والذين يخاطرون بحياتهم بالعمل في أفغانستان، من أجل الأمم المتحدة هذه، ومن أجل المجتمع المدني – كل ذلك من أجل مساعدة أفغانستان وشعبها – من حقهم أيضا أن يروا تقدما أفضل في معالجة الفساد وقضايا الحكم. إن الأمر متروك لحكومة أفغانستان وشعبها ليقررا أفضل سبيل لتحقيق ذلك، ولكن تحقيقه هو لب المسألة كما نراها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل أستراليا.

السيد ونزر (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن أستراليا، أود أن أهنئ الصين على توليها رئاسة المجلس في هذا الشهر. وأود أيضا أن أهنئ البرازيل والبوسنة والهرسك وغابون ولبنان ونيجيريا على مباشرتها وظائفها الحيوية كأعضاء منتخبين في هذا الجهاز الهام.

حسبما ذكر الأمين العام، وهو ما تتفق معه أستراليا اتفاقا تاما، وصلنا الآن مرحلة حرجة في أفغانستان. إن ما نحتاجه الآن هو تضافر الجهود، وإيلاء مزيد من الاهتمام للأولويات الأساسية، وأخذ المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان بأسلوب تفكير جديد. وهذه الحتمية ما فتئت تحظى باعتراف متزايد سواء في أفغانستان أو على الصعيد الدولي. وهي تنعكس، بالطبع، في الالتزام المتجدد باستراتيجية فعالة عبّر عنها ببلاغة رئيس الولايات المتحدة أوباما وقيادة قوة الأمن والمساعدة الدولية في وقت متأخر من العام الماضي، وفي العمل الجاري الذي يضطلع به المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية معا لإعادة تعريف علاقتهما حتى تلبي بصورة أفضل الاحتياجات الملحة للشعب الأفغاني.

الحالة الأمنية داخل أفغانستان تظل بلا شك صعبة وخطيرة. ومن المرجح أن ترتفع مستويات العنف أكثر في السنوات القادمة بعد تعرض التمرد إلى ضغوط متزايدة من

العمليات الأفغانية وعمليات قوة الأمن والمساعدة الدولية. وما الهجمات الأخيرة، مثل تلك التي وقعت في خوست وقندهار – والتي نتقدم بمواساتنا لجميع من لحق بهم الأذى منها – سوى تذكرة بالتكاليف الإنسانية المستمرة المتكبدة في غمار جهودنا الضرورية لإرساء أسس الأمن والاستقرار.

لقد زادت أستراليا من المساهمات التي تقدمها للمهمة الحاسمة، مهمة تقوية القدرة الأمنية الأفغانية، باعتبارها أحد المجالات الأساسية لتركيز الجهود الرامية إلى حرمان الإرهابيين من مكان آمن في أفغانستان. وإننا ملتزمون بتدريب الجيش الوطني الأفغاني إلى المستوى الذي يمكنه فيه تحمل المهام الأمنية في محافظة أرزغان، التي ترابط فيها قواتنا إلى جانب القوات الهولندية، التي قادت العمليات في تلك المحافظة بقدرة عالية في السنوات الأربع الأخيرة. كما أن الشرطة الأسترالية ما فتئت توسع نطاق جهودها لتقديم التدريب والمشورة للشرطة الأفغانية، بما في ذلك في محافظة أرزغان. وما فتئنا نوسع مساهمتنا على الجانب المدني، مع تشديد التركيز الخاص على بناء قدرة السلطات الأفغانية لتمكينها من توفير الحكم الفعال وتقديم الخدمات الأساسية بطريقة أفضل.

ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/674) وعلى بيانه هنا اليوم، وكذلك الممثل الخاص كاي إيدي، على العرض الذي قدمه. وأود أن أنضم إلى الآخرين في الثناء على قيادته وعلى العمل الذي اضطلع به هو وموظفوه في ظل ظروف شديدة الصعوبة، وهو ما نعرفه جميعا. ونحن بدورنا نرحب بالتزام الرئيس كرزاي بالعمل الذي وعد بتنفيذه في الخطاب الذي ألقاه في حفل تنصيبه. وإن الانتهاء الحسن التوقيت من تشكيل وزارة جديدة تتمتع بالمصداقية والكفاءة سيمثل خطوة استهلالية هامة نحو كفالة تحقيق الحكومة الأفغانية الجديدة تقدما مبكرا ملموسا بشأن أولوياتها الأساسية – تحسين الحكم، بما في ذلك على المستويات المحلية، ومعالجة الفساد، وتقديم الخدمات الأساسية، وتحقيق التقدم في جهود إعادة الاندماج والمصالحة، وتعزيز الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية.

ونتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام من أن المشاكل التي اقترنت بها الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٩ تبرهن بوضوح على الحاجة إلى إصلاح بعض من الجوانب الأساسية للنظام الانتخابي. والدروس يجب أن يستفاد منها وأوجه القصور يجب أن تصحح، لا سيما قبل الانتخابات البرلمانية المقبلة، من أجل تأمين الدعم الأفغاني والدولي للعمليات الديمقراطية في أفغانستان.

يلزمنا جميعا أن نرتقي بمستوى أدائنا. وإن الجهود المضاعفة على الجانب المدني يجب أن تكون أحسن استهدافا وأفضل تنسيقا. وتضطلع الأمم المتحدة بدور لا غنى عنه – دور يمكن تعزيزه أكثر، وإن كان ينبغي للعناصر الأساسية الأخرى، بما فيها قوة الأمن والمساعدة الدولية، أن تقدم مساهمة هامة في التنسيق المحسن للجهد المدني. وإن آليات التنسيق الدولية هذه يتعين عليها أن تكفل إتمام التنسيق الضروري فعلا وبانتظام وفعالية وكفاءة – وعلى جميع الأصعدة المطلوب أن يتم فيها التنسيق، لكفالة أن تظهر في الميدان نتائج فعلية.

قوام البعثة الفعلي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان) ما زال يثير القلق. وقد كان من دواعي سرورنا نحن أيضا أن ندعم الحزمة المحسنة لبعثة أفغانستان في نهاية العام الماضي. ولكن إذا كانت البعثة ستستفيد من الترتيبات المتسمة بالمرونة، مثل توفير مسؤولين معارين أو موظفي اتصال للتيقن من أن المهام المطلوبة يضطلع بها فعلا، فينبغي لنا أن ننظر في تلك الترتيبات. كما أن الاحتياجات الأمنية لبعثة أفغانستان يجب أن تؤخذ

في الحسبان دائما لتمكينها من مواصلة الاضطلاع بدورها الذي لا غنى عنه في جميع أنحاء البلد.

أستراليا تظل مستعدة للعمل مع الحكومة الأفغانية الجديدة والمجتمع الدولي. ونتطلع قدما إلى مؤتمر لندن، وإلى المؤتمر الذي يعقبه في كابول في الربيع، كأساس للشراكة المتجددة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، وللالتزام المتجدد بين الحكومة الأفغانية وشعبها. ويجب علينا جميعا الثبات على التزامنا بهذا الجهد الحيوي الهام لانتشال أفغانستان من براثن العنف والتطرف. لقد تحملت أفغانستان الكثير مدة طويلة جدا. ولقد كانت السنة المنصرمة سنة صعبة جدا عشناها معا، وتنتظرنا سنة صعبة بنفس القدر. ولكننا بالالتزام الصحيح وبوحدة الهدف سنوفر مستقبلا أفضل في السنوات القادمة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم الرئاسة في هذا الشهر، كونكم تمثلون دولة كبرى في المنطقة.

أود أن أعرب عن الشكر للأمين العام والسيد كاي إيدي على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما هذا الصباح في هذه القاعة. ويود وفدي على وجه التحديد أن يشكركم على عقد هذا الاجتماع الهام عن الحالة في أفغانستان. فاجتماع اليوم يتيح فرصة سانحة لاستعراض الحالة الإجمالية في أفغانستان، البلد المضرج بالدماء، الذي تتصارع فيه الجغرافيا مع الطائفية والاستراتيجية مع التاريخ، خاصة في ضوء فوز الرئيس كرزاي في الانتخابات الأفغانية الأخيرة، وفي سياق نظر مجلس الأمن المقبل في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان)، المقرر أن تنتهي في آذار/مارس ٢٠١٠.

باكستان لديها، وهو ما يمكن أن يتصوره المرء، مصلحة حيوية في استتباب السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان. ومن حيث الصراع الإنساني، ما من جار وما من بلد آخر عانى بقدر ما عانته باكستان من عواقب الصراع والمأساة الإنسانية في أفغانستان. لكن أبناء شعب باكستان يشاطرون أشقاءهم الأفغان هذه الأحزان. ففي رخائهم نرى رخاءنا؛ وفي تقدمهم نرى تقدمنا؛ وفي بلاياهم نرى بلايانا.

إننا نثمّن تقرير الأمين العام الأخير (S/2009/674) عن الحالة في أفغانستان. فهو يتيح معلومات مفيدة عن العملية الانتخابية الأفغانية والصعوبات التي ووجهت في ذلك الصدد؛ وعن طبيعة وتعقد الحالة الأمنية في أفغانستان؛ وعن فعالية المساعدة المقدمة وتنسيق جهود المانحين والتنمية.

إن الانفلات الأمني الذي يقف وراءه التمرد السياسي – الاقتصادي واستغلال المجرمين وتجار المخدرات له يشكلان العاملين الرئيسيين المعرقلين للتقدم في أفغانستان. وهذا التمرد يجب القضاء عليه على سبيل الأولوية، من دون إقحام الأجانب في المشكلة. فبإقحام الأجانب في المشكلة، حسبما علّق السير هنري دراند بطريقة ملتوية قبل أكثر من قرن، ”تشكل التعليمات الواردة من بعيد أوهاما تنطوي على تهديدات بمخاطر تدفع إلى الاعوجاج في الرأي“. وهذه المسألة مرتبطة بقصور القدرة على إنفاذ القانون في الطبيعة الجغرافية الغادرة لأفغانستان.

إننا نتفق مع الأمين العام بأننا يجب أن نعقد العزم على تنفيذ إصلاح سياسي

> ”يتناول الأسباب الجذرية للتمرد، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى تحسين الحكم وعملية سياسية يقودها الشعب الأفغاني لإعادة إحلال السلام“. (*S/2009/674*، الفقرة ٢٥)

الأجانب، كما تنبأ رئيس الوزراء البريطاني السابق دزرائيلي أمام مجلس اللوردات، لا يمكن إلا أن يتخبطوا في أوحال التشنجات المالية، بينما تستنفد الحرب في أفغانستان موارد أي بلد. وإنني أعتقد أننا ينبغي لنا أن نعتبر بتلك العبرة.

لقد اعتقدنا دائما أن السلام والتنمية الاقتصادية في أفغانستان لا يمكن أن يتحققا إلا على يد حكومة مستقرة في كابول تتمتع بدعم أغلبية الشعب الأفغاني. وإن الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات في العام الماضي أظهرت التزام الشعب الأفغاني بالديمقراطية وسيادة القانون. وإن حكومة باكستان تعلن مساندتها التامة لخطة وخارطة طريق الرئيس كرزاي اللتين عرضهما ببلاغة في الخطاب الذي ألقاه في حفل تنصيبه.

تعترف باكستان بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفغانستان، ولا سيما دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى أفغانستان، التي يقودها باقتدار الممثل الخاص للأمين العام. وقرارا مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨) و ١٨٦٨ (٢٠٠٩) يحددان بكل وضوح الوجود القوي والموسع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى أفغانستان في جميع أنحاء البلاد ويوجزان دورها المحوري في تنسيق المعونة، وتوفير الاتصال السياسي، وتعزيز تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وينص القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩) على وجه التحديد على توسيع أنشطة البعثة وبرامجها على مستوى المقاطعات.

وتبعا لذلك، تخطط بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى أفغانستان من أجل افتتاح مكاتب جديدة في المقاطعات في عام ٢٠١٠. وقد أيدنا مقترحات الميزانية التي تستتبع هذا التوسع، بما في ذلك طلب الأمين العام للاستخدام الفوري لمبلغ ٧,٩ مليون دولار للمتطلبات الأمنية. وتضطلع الأمم المتحدة بمسؤولية مهمة عن تنسيق الجهود الدولية الشاملة في أفغانستان.

كما تلتزم باكستان بتعزيز علاقاتنا الثنائية الودية مع أفغانستان، بروح الإعلان المشترك بشأن اتجاهات التعاون الثنائي الذي وقّعه رئيسا بلدينا في عام ٢٠٠٩. وتشكّل مجموعة مساعداتنا المقدمة إلى أفغانستان أكبر برنامج للتعاون تقدمه باكستان إلى أي بلد. ولدينا برامج مفصّلة لتنمية الموارد البشرية في مختلف الميادين من أجل أصدقائنا الأفغان. كما تشكّل أفغانستان ثالث أكبر شريك تجاري لنا، ومن المرجح أن تصبح قريبا ثاني أكبر شريك.

كما نشارك في التعاون مع أفغانستان في مجالي الأمن والاستخبارات، بما في ذلك عن طريق اللجنة الثلاثية، التي تضم أيضا الولايات المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وقد استعرض الاجتماع الرفيع المستوى الأخير للجنة، المعقود في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، التنسيق الشامل في مجال الأمن بوجه خاص. كما نتطلع إلى المشاركة البنّاءة في الاجتماعات التي تنظمها الحكومة التركية في اسطنبول في الأسبوع الأخير من هذا الشهر، وفي مؤتمر لندن المعني بأفغانستان الذي سيعقد في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

ولكن لنبعث بإشارة احترازية. فكما قال اللورد كورزون ممثل الملك في الهند، إن أي شخص يقرأ تاريخ المنطقة لن يتنبأ بمستقبلها. ففجأة يتغير الوضع القائم. وسواء كان الوضع منذ ١٠٠ عام، أو من عصر ملا سوات المجنون، أو ملا باويندا – الذي تمت محاكاته مؤخرا – فإنكم تجدونهم فجأة يقودون الآلاف من أفراد المليشيات إلى سفح الجبل. وقبل حرب أفغانستان الأولى، أبلغ ماكنوتون حاكم كلكتا بأن ”كل شيء على ما يرام“؛ ولكنه قُتل في اليوم التالي. وفي فترة حرب أفغانستان الثانية، أرسل كافاغناري برقية بنفس المضمون إلى دلهي؛ وقد قتل أيضا في اليوم التالي. وعندما تكلم المفوض أودي في بيشاور عن الهدوء، ظهرت مليشيات قبيلة أفريدي على حين غرة لمهاجمة بيشاور. هكذا حال أفغانستان.

إننا ملتزمون بالعودة الطوعية والتدريجية والآمنة والكريمة لما يزيد على ثلاثة ملايين لاجئ ما زالوا يعيشون بيننا في باكستان، ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود الدؤوبة والمستدامة لإيجاد عناصر الجذب الضرورية في أفغانستان. ونؤكد على ضرورة تعزيز برامج إعادة الإدماج لهؤلاء اللاجئين في إطار الاستراتيجية الإنمائية لأفغانستان. ونتوقع أن تبادر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتقديم المساعدة في هذا المسعى، وذلك بتوفير الموارد الضرورية.

يقترب المجتمع الدولي من إكمال عقد من المشاركة مع أفغانستان. ويستدعي ذلك إجراء تقييم ذاتي وإعادة تقييم حقيقية للإنجازات وأوجه الفشل. وليس هناك أدنى شك في أن أفغانستان لا تزال بحاجة إلى المساعدات الدولية عن طريق المشاركة المستدامة والعملية والحصيفة. ومع ذلك، يجب أن يكون عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية لأفغانستان عنصرا جوهريا في هذه المشاركة. وينبغي ألا يسمح لأي دولة إقليمية أو من خارج المنطقة بأن تتلاعب بهذا الوضع. ولا يمكن تحقيق الأهداف الطويلة الأجل للسلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان إلا عن طريق احترام سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

في عام ١٩٠٧، اجتمعت امبراطوريتان ووقّعتا على اتفاقية سانت بيتسبيرغ؛ ويجلس كلتاهما الآن في مجلس الأمن. ووافقت روسيا على توجيه سياستها الخارجية بشأن أفغانستان عن طريق وايتهول، ووافق البريطانيون على عدم غزو أو ضم أو احتلال أي جزء من أفغانستان، بعد أن تنازلوا لتوهم عن إقليمي قندهار وهيرات للأمير عبد الرحمن خان. وهناك درس من التاريخ يُستخلص من هذا السلام. فلنأمل في أن يستمع هذا المجلس إلى هذا الدرس.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيدة جول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدا بياني بالتشديد على أن للمجتمع الدولي رغبة مشتركة في تحسين الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية لشعب أفغانستان. ونشارك جميعا في ذلك الهدف، كما نتفق على أن التوصل إلى استراتيجية سياسية مشتركة هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام الدائم في أفغانستان.

ولسوء الحظ نشاهد، خلال السنوات التي مضت على اتفاق بون، وفي جهود المجتمع الدولي، الافتقار إلى الوحدة بشأن كيفية التوصل إلى حل سياسي دائم في أفغانستان. ولا يمكن أن يسمح لهذا الوضع الهش بأن يستمر. ولذلك فهناك حاجة عاجلة إلى اتخاذ إجراءات متسقة للتركيز على الأولويات المشتركة في ظل القيادة الأفغانية، وإلى التنسيق بطريقة تعمل على تمكين المؤسسات الأفغانية. وهناك حاجة إلى إجراء نقل تدريجي ومسؤول للسلطة إلى الحكومة الأفغانية.

وينبغي أن يكون الهدف وراء جهودنا المشتركة هو تمكين الأفغان من الاضطلاع بمسؤوليتهم عن إدارة المؤسسات الأفغانية والبرامج الوطنية بأسلوب شفاف يتسم بالكفاءة. وينبغي أن يسفر تعزيز التعاون الدولي عن تحديد الأولويات المركّزة، وتقديم الخدمات بشكل أفضل وفقا للأولويات الأفغانية، وإخضاع المجتمع الدولي والسلطات الأفغانية للمزيد من المساءلة.

ومن الضروري أن نتساءل عن كيفية قيامنا نحن والحكومة الأفغانية بتحديد أولوياتنا وفي أي مجال يمكننا أن نحسّن من أدائنا. وسيعتمد تحقيق النجاح في أفغانستان على مدى استطاعتنا تحسين وتعزيز قدرتنا على تنسيق الجهود المدنية والسياسية الدولية. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور رئيسي في البحث عن إجابات على هذه الأسئلة. وللحفاظ على الشرعية والدعم الدولي

الواسع النطاق، من الحيوي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رائد في تنسيق كل أنواع الدعم المدني السياسي والدولي في أفغانستان. كما ينبغي أن يزيد المانحون الرئيسيون التنسيق الدولي وأن يقبلوا تنسيق أعمالهم تحت إشراف الأمم المتحدة، من أجل تفادي الازدواجية أو التجزؤ ولتعزيز القدرة الأفغانية.

وفي الوقت ذاته، من الضروري أن نقر بأن الولاية السياسية للأمم المتحدة ينبغي أن تقترن بشكل أفضل مع دور تنسيق المساعدة الإنمائية الدولية. وتحتاج ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التي ستُجدد في آذار/مارس إلى أن تغطي العلاقة بين البعثة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية ومهامهما التنسيقية. ومن الضروري أن تعزز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان قدرتها وكفاءتها في مجال تقديم المساعدة المدنية لضمان زيادة الإيصال الفعال للمساعدات التي يقدمها فريق إعادة إعمار المقاطعات، بالاتساق مع الأولويات الأفغانية. ولكن يتعين أن تقع احتياجات التنسيق المدنية الشاملة على عاتق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وينبغي أن تُمنح البعثة أيضا دورا أكثر استقلالية فيما يتعلق بوضع استراتيجية سياسية. وهذه الاستراتيجية مهمة كالتوجيه للجهود العسكرية. كما تحتاج البعثة إلى زيادة التركيز في أعمالها على سيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.

وتتطلب قدرة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الوفاء بالتزاماتها على نحو أمثل توفير الموارد والأفراد المؤهلين والمزيد من البيئة الأمنية المؤاتية. ونعرب عن سرورنا البالغ بأن الدور الرئيسي الذي تضطلع به البعثة في أفغانستان يتبين في الزيادة الكبيرة في ميزانية البعثة لعام ٢٠١٠. وبدون المستوى الكافي الذي يمكن التنبؤ به من التمويل، لن تكون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان قادرة على تنفيذ ولايتها على نحو فعال. ولذا نحن نرحب بالموافقة على ميزانية البعثة في اللجنة الخامسة، ولكننا ندعو الأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثة إلى اتخاذ تدابير ملموسة للإسراع في تعيين أو نقل الموظفين إلى أفغانستان. ومن الحيوي أن تصبح البعثة بكامل موظفيها بدون تأخير. ومن المهم أيضا أن تعطى مكاتب البعثة المعززة في الميدان ولاية أوضح وأن تكون الولاية قائمة على أفضل الممارسات والدروس المستقاة. وينبغي أن يتطابق وجود البعثة مع المجالات التي يمكن فيها للبعثة إضافة أكبر قيمة. كما أن النرويج ترحب باعتمادات الميزانية الإضافية لتأمين سلامة موظفي الأمم المتحدة.

لقد كانت الأشهر القليلة الماضية صعبة لكل من كانوا يعملون في أفغانستان، ولكنها كانت الأصعب بالنسبة للأمم المتحدة. وتواجه البعثة، ويواجه موظفوها ظروفا صعبة وأحيانا خطيرة. إننا نحيي شجاعتهم وتفانيهم وهم يخاطرون بحياتهم من أجل العمل على تحقيق الحياة الأفضل والأكثر أمنا لأفغانستان.

وحيث أن هذه هي الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي يقدمها الممثل الخاص للأمين العام، كاي إيدي، أمام المجلس، فإننا نود أن نعرب له عن تقديرنا العميق لقيادته المتفانية خلال العامين الماضيين وعلى التزامه المبدئي خلال فترة صعبة.

وقد تجلى بوضوح من الانتخابات الرئاسية الأفغانية وما أعقبها في العام الماضي مدى التحدي الذي يمكن أن يواجهه إجراء انتخابات في مناطق تعاني من النزاعات. والجدل الذي دار عقب انتخابات عام ٢٠٠٩ أضعف الثقة في القيادة الأفغانية وأثر سلبيا على المشاركة الدولية في أفغانستان، مع أن النتيجة كانت مقبولة للشعب الأفغاني وعكست الاحترام لقوانين أفغانستان ولمؤسساتها.

وقد أكدت انتخابات العام الماضي حقيقة أن مؤسسات أفغانستان تعاني من الضعف والهشاشة. وهناك حاجة لتصحيح أوجه الخلل والضعف الجدية التي تشوب

المؤسسات الانتخابية الأفغانية قبل أن نتمكن من تقديم دعم مماثل للانتخابات البرلمانية في هذا العام. ونحن بحاجة إلى أن نرى إحراز تقدم وإصلاحات قادرة على منع حدوث التزوير.

والشعب الأفغاني ليس وحده في التوقعات والمطالب، بل إن المجتمع الدولي أيضا لديه مثل تلك التوقعات والمطالب. وكما قال الرئيس كرزاي في خطاب تنصيبه في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن على الحكومة الجديدة أن تلزم نفسها على نطاق واسع باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة الفساد وثقافة الإفلات من العقاب، وتحسين الحوكمة – وبخاصة على المستوى المحلي، بما في ذلك سيادة القانون – وحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة، وتحسين الحالة الأمنية والقدرة على توفير الخدمات الأساسية للشعب الأفغاني.

وبوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، يجب أن نكون على استعداد لمساعدة الحكومة المقبلة في الوفاء بتلك الالتزامات الهائلة نحو الشعب الأفغاني. وتتطلع النرويج إلى مؤتمر لندن، حيث سيتم تحديد الشراكة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، وستتم الموافقة على الإجراءات الرئيسية للحكومة الأفغانية. وستكون هذه خارطة طريق هامة للمؤتمر الذي سيُعقد بقيادة أفغانية في كابول، والمتوقع في وقت لاحق من هذا العام. وترحب النرويج بالتركيز على الانتقال في القطاعين العسكري والمدني من أجل أن يتولى الشعب الأفغاني مسؤولية أكبر عن بلده.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد هانس – بيتر شوايغر، القائم بأعمال رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد شوايغر (تكلم بالإنكليزية): إننا نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في مطلع العام ٢٠١٠. ونود كذلك أن نهنئ الأعضاء الخمسة الذين انتخبوا حديثا في مجلس الأمن.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي وفقا للترتيبات الجديدة للتمثيل الخارجي للاتحاد الأوروبي في إطار معاهدة لشبونة. وفي هذا الصدد، إنها مناسبة خاصة للغاية، كما قال الممثل الفرنسي، وهي لحظة مؤثرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

وقد أيد هذا البيان البلد المرشح كرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا؛ وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

واسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن تقديرنا لفرصة المشاركة في مناقشة اليوم. وعلى غرار المتكلمين الذين سبقوني، أود بشكل خاص أن أشكر السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة، وعلى عمله المميز في الماضي وعمله الحالي في قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما نود أن نعبر عن أطيب تمنياتنا له في مساعيه المقبلة.

يرحب الاتحاد الأوروبي بانتهاء العملية الانتخابية ويهنئ الرئيس حامد كرزاي على توليه مهام منصبه للمرة الثانية على التوالي. ويود الاتحاد الأوروبي التأكيد على استعداه لدعم الرئيس كرزاي والحكومة الأفغانية المقبلة تنفيذا للالتزامات التي تعهد بها للشعب الأفغاني في خطاب تنصيب الرئيس، وهي متعلقة بالمجالات الرئيسية الخمسة، السلام والمصالحة، والأمن، والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية، والتعاون الإقليمي. وهذا يتطلب التنسيق الاستراتيجي الوثيق للجهود الدولية في ظل قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

لقد أحاط الاتحاد الأوروبي علما بإعلان اللجنة الانتخابية المستقلة أن الانتخابات البرلمانية ستجري في أيار/مايو ٢٠١٠. ويشدد الاتحاد على الحاجة إلى إصلاح النظام الانتخابي، بما في ذلك استعراض آلية تعيين مفوضي اللجنة

الانتخابية المستقلة للتأكد من نزاهتها، على النحو الموصى به في التقارير والاستنتاجات النهائية لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات وغيرها من أفرقة مراقبة الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات.

وما زالت الحالة الأمنية في أفغانستان تشكل تحديا بالغا. وكما أشار تقرير الأمين العام (S/2009/674)، فقد ساءت الحالة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث طرأت زيادة بنسبة ٦٥ في المائة في عدد الحوادث بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨، بما في ذلك الهجوم المأساوي، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الذي أبرز ارتفاع مستوى الأخطار التي تحيق بموظفي الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يكرر تعازيه لأسر الضحايا.

ويتفق الاتحاد الأوروبي مع الأمين العام على أنه من أجل عكس اتجاه هذا التدهور، سيتعين على الحكومة الجديدة أن تبدي التصميم على تنفيذ الإصلاح السياسي الذي يعالج الأسباب الجذرية للتمرد، بما في ذلك من خلال جهود تحسين الحوكمة والعملية السياسية بقيادة أفغانية لاستعادة السلام. كذلك، يجب عمل كل شيء من أجل تفادي وقوع الضحايا المدنيين.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة تحسين الحكم الرشيد، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب، واحترام حقوق الإنسان في أفغانستان. إن بناء قدرات أفغانستان وملكيتها في قطاع الشرطة والقطاع المدني ما زال يكمن في صميم مشاركة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان، كما تؤكد ذلك خطة العمل الأخيرة للاتحاد. وتمثل بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان دليلا قاطعا على مشاركتنا الفعالة والمستمرة. وبالمثل، يحث الاتحاد الأوروبي الحكومة الأفغانية الجديدة على إعطاء أولوية قصوى لتحقيق تقدم كبير في تلك المجالات، ولا سيما على المستوى دون الوطني.

إن تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية في أفغانستان يرتبط ارتباطا وثيقا بالحالة العامة في المنطقة. ويدعم الاتحاد الأوروبي بقوة وضع نهج منسق على المستوى الإقليمي وتعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها، وعلى وجه الخصوص باكستان. وقد شرع الاتحاد الأوروبي في اتخاذ خطوات حاسمة لتعزيز وتحقيق نهج أكثر اتساقا وتضافرا في عمل الاتحاد الأوروبي في أفغانستان وباكستان من خلال خطة العمل التي اعتمدها بشأن المنطقة.

ويدعم الاتحاد الأوروبي دعما قويا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دورها الهام كمنسق للجهود الدولية، ويسلّم بمسؤولية الدول الأعضاء عن تزويد البعثة بالموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع الأمين العام على أن هناك حاجة ملحة إلى بذل جهد مدني دولي يكون أكثر تركيزا وتنسيقا، تحت مظلة الأمم المتحدة وفي إطار استراتيجية انتقالية.

وفي هذا الصدد، يقف الاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة استكشاف مبادرات مثل إنشاء هيكل مدني معزز ومكرس للتنسيق من شأنه أن يضمن ملكية أفغانية قوية ومشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتعيين مسؤول مدني رفيع المستوى ضمن القوة الدولية للمساعدة الأمنية. فهذه المبادرات وغيرها، بما فيها تحسين آليات التنسيق القائمة، تحتاج إلى تحليل دقيق.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى مؤتمر لندن القادم المزمع عقده في ٢٨ كانون الثاني/يناير، ومؤتمر كابول اللاحق، اللذين يتيحان فرصة للحكومة الأفغانية الجديدة أن تحدد أولوياتها وخططها والتزاماتها. وستضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في المؤتمرين, وبالنسبة للمجتمع الدولي، سيكون

هـذان المـؤتمران فرصـة مناسـبة لاسـتعراض مـشاركته في أفغانـستان والتأكيـد عليهـا. وعلينـا أن نتفـق علـى أهـداف ومعـايير وأطـر زمنيـة جديـدة، وذلـك لتجديـد إطـار عملنـا المشترك من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في أفغانستان تعيش في سلام وأمن. ويمثل هذان المؤتمرات أيضاً خطوة هامة نحو وضع استراتيجية انتقالية وتنفيذها لاحقاً، مع التشديد على بناء قوات الأمن الوطنية الأفغانية ونقل المسؤولية عن الأمن إلى السلطات الأفغانية تدريجيا.

ويؤكـد الاتحـاد الأوروبي مجـدداً اعترافـه التـام بـأن المسؤولية الرئيسية عن تنمية البلد تقع على عاتق الحكومة والشعب الأفغاني. غير أنني أود أن أؤكد للمجلس أن الاتحاد الأوروبي سيواصل القيام بدور فعال في مساعدة أفغانستان وهي تمضي في طريقها نحو الأمن والاستقرار والازدهار، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والجهات الفاعلة الدولية الأخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.